

المؤتمر العلمى الخامس
كلية التجارة — جامعة طنطا
أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومى
(المقترحات والحلول)
٥ أبريل ٢٠٢١

أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى
(دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر)

إعداد

الدكتور

إكرامى جمال زهر
أستاذ المحاسبة المالية المساعد
كلية التجارة - جامعة المنوفية

الأستاذ الدكتور

محمد زيدان إبراهيم
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
كلية التجارة - جامعة المنوفية

أ/ شريف سعد الصعيدى
باحث دكتوراه
كلية التجارة - جامعة المنوفية

ملخص البحث

استهدفت الدراسة تحليل لأهم الآثار المترتبة لجائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى المصرى، باعتبار أن الجائحة هى متسبب خارجى للصدمة الاقتصادية التى تعرض لها الاقتصاد العالمى، وليس متسبب داخلى كما كان فى الأزمة المالية ٢٠٠٨ والتي كان القطاع المالى هو مصدرها الأساسى.

ولتحقيق هذه الأهداف: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، حيث تم تحليل مؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا، فى الفترة من الربع الأول إلى الربع الثالث ٢٠١٩ (قبل الجائحة)، ونفس الفترة للعام ٢٠٢٠ (بعد الجائحة).

وتوصلت الدراسة التحليلية إلى صلابه وقوة القطاع المصرفى المصرى، وسلامة مؤشراتته المالية، وذلك بالرغم من الأزمة العالمية التى تمر بها مختلف البلاد نتيجة جائحة كورونا. كما انتهت الدراسة التطبيقية إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية - باستثناء مؤشرات جودة الائتمان - للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا، وتتمثل هذه المؤشرات فى: العائد على حقوق الملكية، الأصول السائلة إلى إجمالى الأصول، الاستثمارات المالية إلى إجمالى الأصول (مخاطر الاستثمارات)، مؤشرات الملاءة المالية، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتعتبر هذه المؤشرات هى الأكثر تأثراً بتداعيات جائحة كورونا.

وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام البنك المركزى والبنوك العاملة بوضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد جائحة كورونا، بالإضافة إلى محاولة صياغة نموذج خاص بالتنبؤ بالأزمات المالية ويكون موضوع التطبيق لضمان الاستقرار المالى والمصرفى.

Abstract:

The study aimed to analyze the most important effects of the Corona pandemic (Covid-19) on the financial soundness indicators of the Egyptian banking sector, considering the pandemic as an external cause of the economic shock to the global economy, and not as internal cause as it was in the 2008 financial crisis, of which the financial sector was its source.

To achieve these goals: The study relied on the analytical descriptive approach, whereby the financial soundness indicators of Egyptian banks before and after the Corona pandemic were analyzed in the period from the first quarter to the third quarter of 2019 (before the pandemic), and the same period in 2020 (after the pandemic).

The analytical study found the robustness and strength of the Egyptian banking sector, and the soundness of its financial indicators, despite the global crisis that various countries are going through as a result of the Corona. **The empirical study also concluded that** there are statistically significant differences in the financial soundness indicators - with the exception of the credit quality indicators - for Egyptian banks before and after the Corona pandemic, and these indicators are: return on equity, liquid assets to total assets, financial investments to total assets (risks Investments), indicators of the financial solvency, and the market value to the book value, and these indicators are considered the most affected by the repercussions of the Corona pandemic.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which are: The Egyptian central bank and the banks must to develop an effective future and strategic plans after the Corona starvation, in addition to seeking to preparing a model for forecasting the financial crises and be applied to ensure the financial and banking stability.

القسم الأول: الاطار المنهجي للبحث

١/١ مقدمة البحث

واجه العالم خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ جائحة انتشرت عبر العالم أصطلح على تسميتها بجائحة فيروس كورونا المستجد، وأجبرت هذه الجائحة معظم دول العالم الانغلاق على نفسها. وفي ظل تطورات جائحة كورونا وانعكاساتها على جميع القطاعات والمجالات كان لا بد للمحاسبة أن تستجيب لهذه التطورات بما يناسب ويلئم الحاجة الى القياس والافصاح المحاسبي وصولاً الى المعلومات التي توفرها المحاسبة للمستخدمين المختلفين.

وتمثل جائحة كورونا أكبر اختبار للنظام المالي حتى الآن بعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨، حيث يشكل هذا الوباء صدمة اقتصادية كلية عالمية غير مسبقة تدفع بالاقتصاد العالمي إلى الركود نتيجة الحجم والمدة الغير مؤكدين حتى تاريخه. ويواجه النظام المالي التحدي المزدوج المتمثل في الحفاظ على تدفق الائتمان وسط تراجع النمو وإدارة المخاطر المتزايدة، وقد وضعت هذه الصدمة النظام المالي تحت الضغط، كما أدى هبوط النشاط الاقتصادي والمخاطر المتزايدة إلى إعادة تسعير وتنظيم في الأسواق المالية؛ فمن جهة يفضل مقدمو التمويل زيادة الأصول الآمنة على المدى القصير، ومن جهة أخرى فإن المخاطر الائتمانية سترتفع بشكل كبير، بما يؤدي لارتفاع الطلب على رأس مال وسيولة النظام المالي (FSB, 2020, P.1).

وقد تسببت جائحة كورونا في زيادة مستوى عدم التأكد بالنسبة لمعظم المؤسسات، الأمر الذي سيكون له تأثيرات جوهرية على السياسات والممارسات المحاسبية، ومن ثم يخلق العديد من الصعوبات والمشاكل والتحديات أمام الإدارة ومعدى التقارير المالية عند تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية؛ لذا سيتعين على البنوك تقييم الآثار الجوهرية الحالية والمحتملة لتقشى جائحة كورونا على التقارير المالية (Deloitte, 2020).

وقد أثرت أزمة كورونا العالمية على الأداء المالي للبنوك، نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية لهذه الأزمة على كافة القطاعات، وقد انعكست آثارها المالية على التقارير المالية المعدة بعد أحداث أزمة كورونا العالمية، ويتوقع حدوث تأثير كبير لهذه الأزمة على نتائج أعمال البنوك ومركزها المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، كما توجد آثار محتملة لأزمة كورونا العالمية على التقارير المالية بداية من التقارير المالية المعدة عن الربع الأول عام ٢٠٢٠.

وبناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الفعلية لجائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري.

٢/١ طبيعة المشكلة البحثية

تعتبر الأزمات بشكل عام مصدراً للقلق لاقتصاد الدولة وللمنشآت أيضاً؛ حيث أنها عبارة عن ظاهرة غير مستقرة تمثل تهديداً مباشراً وصريحاً لبقاء المنظمة واستمراريتها، وتتميز بدرجة معينة من المخاطرة، وتمثل نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تعود إلى نتائج غير مرغوبة تؤثر سلباً على كفاءة وفاعلية متخذ القرار، وتؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية تؤثر في سمعة المنظمات ومكانتها ومستقبلها (اللامى، والعيساوى، ٢٠١٦، ص ١٢).

ويعانى العالم الآن من أزمات اقتصادية كبيرة جراء ما يتحملة من إجراءات لمكافحة جائحة كورونا والتي تطلب إجراءات احترازية ضرورية بما يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية فى الدولة وعلى البنوك بصفة خاصة. وقد تصادف هذا بعد إلزام البنوك العالمية بتطبيق المعيار الدولى IFRS9 فى أول يناير ٢٠١٨، ثم إلزام البنوك التى تخضع لإشراف البنك المركزى المصرى بتطبيقه فى أول يناير ٢٠١٩ وأول يوليو ٢٠١٩ حسب السنة المالية للبنك. وقد أصدر البنك المركزى المصرى فى مايو ٢٠٢٠ كتيب يتضمن التعليمات التى يجب تطبيقها عند إعداد التقارير المالية وفقاً للمعيار الدولى IFRS9 فى ظل جائحة كورونا. ومن أهم العواقب المترتبة على هذه الجائحة عدم قدرة كل من الأفراد والمنظمات على الوفاء بالتزاماتهم ودفع ديونهم المستحقة نتيجة للقيود الاقتصادية المفروضة، ولا شك أن العواقب السلبية المحتملة على استقرار القطاع المالى العالى غير مسبوقه بشكل ينافس الأزمات السابقة مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

إن انتشار هذه الجائحة فى جميع أنحاء العالم بسرعة مذهلة، جعلت آثارها تمتد إلى جميع الشركات والأسواق المالية، وليس على حياة البشر فقط، وتحتاج الشركات إلى مراعاة الآثار المحاسبية لهذه الجائحة. ولذا يجب على البنوك ضرورة تقييم الأثر المالى فى ظل هذه الظروف والمستجدة، وإعادة النظر فى الإفصاحات، مما يوجب على إدارات تلك البنوك أن تبذل أقصى جهد فى تقديرها لآثار هذه الجائحة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:

١. ما هى أهم الآثار المحاسبية لجائحة كورونا؟
٢. ما هى أهم التحديات التى تواجه القطاع المصرفى نتيجة جائحة كورونا؟
٣. ما هى أهم مؤشرات السلامة المالية فى القطاع المصرفى المصرى؟
٤. ما هى مؤشرات السلامة المالية الأكثر تأثراً بجائحة كورونا فى البنوك المصرية؟

٣/١ أهداف البحث

تهدف الدراسة بشكل أساسى إلى اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية قبل وبعد انتشار جائحة كورونا. ويسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة وتحليل جائحة كورونا، وأهم الآثار المحاسبية التى أحدثتها.
٢. استعراض التحديات التى تواجه القطاع المصرفى فى ظل انتشار جائحة كورونا.
٣. توضيح لأهم مؤشرات السلامة المالية فى القطاع المصرفى المصرى.
٤. اختبار أثر جائحة كورونا فى مؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية.

٤/١ أهمية البحث

• الأهمية العلمية:

١. التأسيس العلمى الدقيق لانعكاسات أزمة جائحة كوفيد-١٩ على البيئة المصرفية فى مصر، فى ظل ظروف عدم التأكد.
٢. ندره المراجع العربية والأجنبية، حيث لا توجد أية دراسات أكاديمية اهتمت بالآثار الفعلية الناتجة عن تفشى جائحة كورونا على القطاع المصرفى.

٣. أهمية البحث العلمى فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية من جراء جائحة فيروس كورونا والتي أثرت على السلامة المالية لجميع القطاعات الاقتصادية.

٤. معرفة رد فعل جهات واضعى المعايير والهيئات المنظمة لمهنتى المحاسبة والمراجعة لآثار تفشى جائحة كورونا على نتائج أعمال البنوك ومدى استمرائتها (قدرتها على البقاء فى السوق).

• الأهمية العملية:

١. تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من أهمية القطاع المصرفى فى مصر كأحد أهم مصادر الإيرادات ودوره فى دفع العجلة الاقتصادية.

٢. توفير أدلة تجريبية من واقع بيانات البنوك العاملة فى مصر، بشأن مؤشرات الاستقرار المالى قبل وبعد جائحة كورونا.

٣. تقديم الفائدة للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة حول الأثر الفعلى لجائحة كورونا على التقارير المالية للبنوك المصرية.

٥/١ منهجية البحث

أولاً: تتخذ الدراسة الأسلوب الاستنباطى فى البحث، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسى على معلومات مستقاة مباشرة من الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية، والمصادر الأولية والثانوية المتعلقة بهذا الموضوع.

ثانياً: لتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى من خلال تحليل التقارير المالية الربع سنوية للبنوك عينة الدراسة لاختبار معنوية الفروض واجراء التحليل الإحصائى للوصول إلى النتائج والاستنتاجات.

٦/١ خطة البحث

فى ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تم تنظيمها على النحو التالى:

القسم الأول: الإطار المنهجى للبحث، وأهم الدراسات السابقة ذات الصلة.

القسم الثانى: تداعيات جائحة كورونا على القطاع المصرفى المصرى

القسم الثالث: التحليل الإحصائى لمؤشرات السلامة المالية فى ضوء جائحة كورونا.

القسم الرابع: النتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية المقترحة.

٧/١ الدراسات السابقة ذات الصلة

إستهدفت دراسة (الطحان، والعيسوى، ٢٠٢٠) التعرف على أهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشى فيروس كورونا على بيئة التقرير المالى فى ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تفشى فيروس كورونا سيكون له العديد من الآثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبى، من أهمها: تقييم الأحداث التى تقع بعد نهاية الفترة المالية، الاستمرارية، إضمحلال الأصول، زيادة الخسائر الائتمانية المتوقعة، تبويب الأصول المالية، وقياس القيمة العادلة. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث التى تتناول انعكاسات جائحة كورونا على القطاع المصرفى.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة (الهرش، ٢٠٢٠) وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين جائحة كورونا وكلا من: أسواق خامات النفط، وأسواق الأسهم العالمية، وأسواق السلع الدولية، وكانت مؤشرات أسواق النفط الأعلى تأثراً بالجائحة تبتعتها مؤشرات أسواق السلع، ثم مؤشرات أسواق المال. وأوصت الدراسة ضرورة مراقبة مؤشرات أسواق النفط وأسواق السلع الدولية وأسواق الأسهم الدولية تبعاً، وإلى اعتماد الذهب كخيار أو ملاذ آمن لأنه اثبت موثوقية عالية خلال الأزمة وإلى أهمية إنهاء عمليات الحجر الصحي ولو بشكل تدريجي لما لها من تأثير بالغ على أسواق النفط والسلع الدولية.

استهدفت دراسة (سيد، وعلى، ٢٠٢٠) توضيح أثر انتشار فيروس كورونا المستجد على أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستخدام منهجية البيانات المدمجة Panel Data خلال الفترة من ١ مارس ٢٠٢٠ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠. وتوصلت الدراسة باستخدام منهجية المربعات الصغرى المعدلة للبيانات المدمجة (FMOLS) والمربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) للبيانات المدمجة، إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لانتشار الفيروس على أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي؛ فكلما زاد معدل انتشار الفيروس بـ ١% تأثرت أسواق الأسهم في اتجاه بـ ٠,٦%.

توصلت دراسة (زيدان، وزايد، ٢٠٢٠) إلى لوجود تأثير سلبي لأزمة فيروس كورونا على الموازنة العامة للدولة. وتتمثل أهم الآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا في: الأثر على القيمة العادلة المستخدمة في القياس خلال فترة الأزمة، الأثر على تهديد افتراض استمرارية المنشأة، إمكانية تأثير الأزمة على الأحداث اللاحقة للميزانية، والأثر على بنود قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية. كما توصلت الدراسة لوجود تأثير كبير لهذه الأزمة على وظيفة الإفصاح؛ إذ أن هذه الأزمة تتطلب مزيد من الإفصاح لدى الشركات.

توصلت دراسة (عبد الرازق، ٢٠٢٠) إلى ان الانعكاسات الإقتصادية، والآثار المالية لفيروس كوفيد-١٩ لها تأثير إيجابي على أسعار الأسهم العادية لبعض الشركات المصرية، ولها تأثير سلبي على البعض الآخر، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للتداعيات الاقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا على مراقب الحسابات، وما يقوم به من مهام، ويفصح عنه من معلومات. بالإضافة لتقارب متوسط أسعار أسهم مؤشر EGX100 قبل وبعد إنتشار الجائحة، مما يدل على تلاشي تأثير فيروس كورونا على أسعار الأسهم التي يشملها المؤشر.

استهدفت دراسة (عمير، وعلى، ٢٠٢٠) كيفية إدارة المخاطر في البنوك، لمواجهة الأزمات العالمية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا. وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر المركزي قد أصدر العديد من التعليمات لزيادة السيولة المالية ومنح القروض وتأجيلها وإعادة جدولتها واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجنب الآثار السلبية الناتجة من المخاطر البنكية، سعياً منه للحفاظ على سلامة الاستقرار المالي للبلاد. كما توصلت إلى أن انهيار سعر النفط جراء جائحة كورونا قد أثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول القوية منها والضعيفة، فتدخلت البنوك لإحداث نوعاً من الاستقرار المالي للحياة الاقتصادية، وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية.

استهدفت دراسة (عفانة، ٢٠٢٠) بيان أثر جائحة كورونا على الاقتصاد السعودي بشكل عام وعلى البنوك السعودية بشكل خاص. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي للقوائم المالية للبنوك السعودية للنصف الأول من العام ٢٠٢٠ ومقارنتها مع العام ٢٠١٩ لتحليل تداعيات هذه الجائحة على أرباح البنوك ومخصص خسائر الائتمان لها. وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: انخفاض صافي أرباح البنوك السعودية وصافي دخلها من العمليات المختلفة بشكل واضح في النصف الأول من العام ٢٠٢٠ مقارنةً مع النصف الأول من العام ٢٠١٩، زيادة الطلب على القروض الممنوحة من البنوك لقطاع الشركات، وذلك للسيطرة على تداعيات جائحة كورونا، وارتفاع مخصص خسائر الائتمان لكافة البنوك عينة الدراسة وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا وعلى الاقتصاد السعودي ككل وعلى القطاع المصرفي السعودي بشكل خاص. وقد أوصت الدراسة بقيام المملكة العربية السعودية بسياسات وإجراءات إضافية من شأنها تدعيم مقدرة البنوك السعودية لمواجهة هذه الجائحة العالمية وذلك لتعزيز مقدرتها على التغلب على تداعيات هذه الجائحة وخاصةً في مجال القروض المتعثرة، ولجعل القطاع المصرفي السعودي أكثر قدرة على المنافسة بين البنوك الأجنبية في الأسواق العالمية.

فحصت دراسة (Abubaker, 2020) الأثر الضار لجائحة فيروس كورونا على الأعمال التجارية في أغلب بلدان العالم. وتوصلت إلى أن الجائحة قد أثرت سلباً على الكثير من الشركات وانخفضت قيم البورصة إلى قيم سلبية، في حين تراجعت أسعار الذهب والنفط بشكل كبير. وأكدت الدراسة أن هناك حاجة لدراسة التأثير الفعلي لهذا الوباء على أداء الشركات وقدرتها على البقاء والاستمرارية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تركز منظمات الأعمال على الكفاءات الأساسية، واستراتيجية تنمية القدرات من أجل البقاء في وجود مثل هذا الوباء.

استهدفت دراسة (Aifuwa, et al. 2020) التحقق تجريبياً من تأثير وباء كورونا على الأداء المالي وغير المالي للشركات في نيجيريا. وتم الحصول على البيانات من الاستبيانات التي تدار عبر الإنترنت لأصحاب الشركات الخاصة، والمحللين الماليين في ولاية لاغوس. وقد كشفت نتائج الإنحدار الخطي أن الوباء يضر بالأداء المالي وغير المالي للشركات. ولذا أوصت الدراسة بضرورة أن تدرج الحكومة النيجيرية الشركات الخاصة ضمن حزمها التحفيزية أو برامج التسكين للحفاظ على عمل الشركات خاصةً بعد الوباء.

استهدفت دراسة (Al-ubadi, Abed, 2020) تأثير جائحة كورونا في الاستقرار المالي لمصرف الخليج التجاري في العراق. وقد توصلت الدراسة لوجود ضعف في فاعلية الأصول في تحقيق الأرباح؛ إذ أن هدف المصرف هو تحقيق الأمان بدلاً من المخاطرة، وهذا يشير لعدم نجاح إدارة المصرف في السياسات الاستثمارية وبالتالي التعرض للمخاطرة الناتجة عن عدم الاستقرار المالي. وقد أوصت الدراسة إدارة المصرف بزيادة نسب تشغيل رأس المال العامل لغرض تحسين قدرتها على تحقيق الأرباح وعدم الاحتفاظ بسيولة عالية، وتوظيف فائض السيولة في تمويل المشروعات والقروض، إضافة إلى الموازنة بين هدفى الأمان والمخاطرة.

كما توقعت دراسة (Deloitte, 2020) أن الكثير من الأصول المالية سوف تتعرض للإضمحلال نتيجة للآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا، والتي ستؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة لتلك الأصول عن قيمتها الدفترية بسبب تدهور الظروف الاقتصادية العامة، وتدهور بيئة عمل المنشأة، وانخفاض الطلب السوقي على منتجات أو خدمات المنشأة، وتدهور الأداء المالي نتيجة انخفاض التدفقات النقدية أو تحقيق صافي تدفقات نقدية سالبة، أو انخفاض الإيرادات أو الأرباح المتوقعة مقارنةً بالنتائج الفعلية للفترة السابقة ذات الصلة، وانخفاض سيولة أسواق الأسهم والهبوط المستمر لسعر السعر.

تناولت دراسة (Ehrentraud, Zamil, 2020) تدابير الإغاثة التنظيمية غير العادية التي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الاحترازية والمصممة لتكوف مؤقتة، من أجل دعم المبادرات الأوسع التي تقودها الحكومة لمساعدة المقترضين في مواجهة الالتزامات التي حاف سدادها. وتوصمت الدراسة إلى أنه طالما استمرت تداعيات الوباء، فإن تدابير الإغاثة المؤقتة هذه من المرجح أن تظل في الإطار الاحترازي، بينما تستمر مخاطر الائتمان في التصاعد على ميزانيات البنوك، مما يشكل مخاطر على الاستقرار المالي، لا سيما إذا تفاقت خسائر الائتمان بعد انتهاء فترة إجازة الدفع؛ ولا يعد بإمكان تدابير الإغاثة التنظيمية منع زيادة الائتمان لتعكس المخاطر بشكل كامل في مستوى NPAs للبنك ونسبة CET1، وكلاهما تستخدم على نطاق واسع كمعايير لتقييم صحة البنوك والأنظمة المالية الوطنية. ولذا نادى الدراسة بوضع سيناريوهات يمكن من خلالها تصور كيفية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تناولت دراسة (Liu et al., 2020) أثر انتشار فيروس كورونا على سلوك الأسهم في الأسواق المالية. وباستخدام أسعار الإغلاق اليومي للأسهم في الأسواق المالية لمجموعة مكونة من ٢١ دولة خلال الفترة من فبراير إلى مارس ٢٠٢٠، أثبتت الدراسة أن انتشار الفيروس أثر بشكل مباشر في أسواق الأسهم، حيث انخفضت أسعار الأسهم بشكل سريع، وذلك بسبب عدم التأكد والنظرة التشاؤمية لدى المستثمرين بشأن العوائد المستقبلية.

التعليق على الدراسات السابقة

أن هذه الدراسات السابقة تعمل في ظل ظروف معينة واقتصادية ذات طبيعة خاصة، تختلف عن تلك الدراسة الحالية في البيئة المصرية، وما يحيط بها من مستجدات وتغيرات اجتماعية واقتصادية حالياً نتيجة تفشي فيروس كورونا. وهو ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، حيث تم قياس مؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في مصر بعد تداعيات جائحة كورونا، وهو ما لم تتطرق إليه أي دراسة من الدراسات السابقة التي تناولت تأثيرات جائحة كورونا، إضافة إلى أنه تم أخذ تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 في الاعتبار.

القسم الثاني: تداعيات جائحة كورونا فى القطاع المصرفى المصرى

١/٢ ماهية ومراحل جائحة كورونا

جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد-١٩، هى جائحة عالمية مستمرة حالياً لمرضى فيروس كورونا، سببها فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-٢). وقد أعلنت (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠) رسمياً فى ٣٠ يناير ٢٠٢٠ أن نقشى الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولى، وأكدت تحول المرض إلى جائحة يوم ١١ مارس ٢٠٢٠ (الهرش، ٢٠٢٠، ص٤).

وتشكل فيروسات كورونا هى مجموعة كبيرة من الفيروسات التى تسبب المرض، ويتراوح بين الفيروس الأساسى والأمراض الخطيرة بشكل متزايد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (Mers-Cov) ومتلازمة الجهاز التنفسى الحادة الوخيمة (Sars-Cov). الفيروس التاجى هو سلالة أخرى من العدوى التى لم يتم تمييزها فى الإنسان حتى الآن (Rajrs, Abin, 2020, P.2). أما فيروس (كوفيد-١٩) هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخراً ولم يكن هناك أى علم بوجود هذا الفيروس حتى ظهر فى مدينة ووهان بالصين فى ديسمبر ٢٠١٩، ويعتبر من أحدث سلالات فيروس كورونا، ومن أعراضه الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد يعانى بعض المرضى من الآلام والأوجاع أو احتقان الأنف، أو الرشح، أو آلم الحلق، أو الإسهال، وينتقل عن طريق الرشح الذى يخرج من المصاب أو عن طريق التلامس (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠).

ويكمن توضيح مراحل جائحة كورونا على المستوى العالمى كما يأتى: (عبد اللطيف، ٢٠٢٠، ص٦)

١. ظهور الفيروس: شهدت بداية الأزمة وتفاقمها فى الصين فقط، ولم تتأثر باقى دول العالم ومنها الدول العربية والأوروبية بالأزمة بعد.

٢. بداية الانتشار: انتشار واسع للفيروس عالمياً، وتأثر الدول الأوروبية بشدة به، وبدأت الدول العربية فى التأثر نهاية فبراير ٢٠٢٠، وبادرت بإتخاذ تدابير احترازية منعاً لانتشار الفيروس.

٣. تفاقم المشكلة: تفاقم الوضع فى العالم وإجراءات مشددة فى الدول الأوروبية والعربية، وتفاقم كبير فى إيطاليا، وبداية انحسار الفيروس فى الصين وانتشاره فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. انحسار الأزمة: بداية التعافى من الفيروس عالمياً بدءاً من الصين، تليها الدول الأوروبية، وأخيراً الدول العربية، والولايات المتحدة.

٥. التعافى: التعافى الكامل بشكل تدريجى لجميع الدول ومنها الدول العربية، وإن كان من المتوقع تأخر تعافى الدول العربية، بحكم قوة تأثيرها بالاقتصاد العالمى وضعف تأثيرها فيه.

٢/٢ مدى تأثر مهنة المحاسبة بجائحة كورونا

تأثرت مهنة المحاسبة بجائحة كورونا، إذ أنها لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة، وكلما زاد عدم التأكد المصاحب لبيئة الأعمال كلما زادت التحديات التى تواجهها مهنة المحاسبة للقيام بوظائفها المختلفة. وقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ فى زيادة مستوى عدم التأكد بالنسبة لمنشآت الأعمال، مما يخلق العديد من الصعوبات والتحديات أمام إدارة هذه المنشآت ومعدى التقارير المالية عند تقييم الآثار الجوهرية الحالية والمحتملة لنقشى فيروس كورونا (الطحان، والعيسوى، ٢٠٢٠).

وفيما يأتي تأثير جائحة كورونا على الفروض المحاسبية:

• الأثر على فرض الاستمرارية:

أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على فرض الإستمرار المحاسبى، فالبرغم من طبيعة الفروض المحاسبية ألا يتم الإفصاح عنها فى حالة توافرها، عند إعداد وعرض وإصدار القوائم المالية وبصفة خاصة فرض الاستمرار، إلا أنه من الضروري الإفصاح عن فرض الإستمرار سواء كانت المنشأة مستمرة أو لديها شك مؤثر فى توافر فرض الإستمرار حتى يطمئن أصحاب المصالح، لذلك يتعين على المنشآت أن تفصح عن أسباب قدرتها على الإستمرار فى الفترة القادمة وبيان الأدلة والمؤشرات التى تؤيد ذلك، أو تفصح عن عدم قدرتها على الإستمرار فى الفترة القادمة وأسباب ذلك وتأثيره على النواحي المالية والفنية والإقتصادية للمنشأة، أى لابد من تخصيص جزء من قائمة الإفصاحات المتممة للقوائم المالية لعرض تقييم فرض الإستمرار (أبو طالب، ٢٠٢٠، ص ٢).

• الأثر على فرض الثبات:

أثرت جائحة كورونا على هذا الفرض بشكل مباشر، حيث اضطرت معظم المنشآت إلى تغيير سياساتها المحاسبية من جهة وإلى تغيير طريقة العرض المحاسبى من جهة أخرى، نتيجة المشاكل المالية والإقتصادية والفنية التى أثرت على نشاطها مما قلل من تحقيق هذا الفرض لأهدافه والمتمثلة فى تسهيل عقد المقارنات بين الفترات المالية المتتالية وأيضاً منع تغيير النتائج المالية بشكل متعمد، أى التلاعب بالحسابات بشكل مؤثر خصوصاً بالمبالغة فى تكوين مخصصات جديدة أو استخدام مخصصات قائمة (أبو طالب، ٢٠٢٠، ص ٣).

٣/٢ تأثير جائحة كورونا فى الاقتصاد العالمى

يشهد الاقتصاد العالمى فى هذه الفترة أزمة حادة وغير مسبوقه مع إعلان منظمة الصحة العالمية بأن الفيروس التاجى المستجد (Covid-19) تحول إلى وباء متفش وجائحة عالمية. وقد أصابت هذه الجائحة الاقتصاد العالمى بصمة متعددة الاتجاهات والأبعاد أدت إلى معاناة وخسائر اقتصادية فادحة فى جميع أنحاء العالم. وقد شلت جائحة كورونا جميع القطاعات الاقتصادية فى أغلب دول العالم لا سيما المتقدمة اقتصادياً منها. ويتمثل الخطر المالى والاقتصادى الخطر الأكبر فى هذه الجائحة؛ إذ أن انهيار الاقتصاد العالمى يعنى انهيار الأمن العالمى وانتشار الفوضى وفقدان السيطرة فى الكثير من الدول (الجيبانى، ٢٠٢٠، ص ١٠٢).

• الإجراءات التى قامت بها البنوك المركزية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

للمحفاظ على استقرار النظام المالى العالمى ودعم الاقتصاد العالمى، كانت البنوك المركزية فى مختلف بلدان العالم هى أول خط للدفاع، حيث: (Adrian, Natalucci, 2020)

١. قامت البنوك المركزية بتيسير السياسة النقدية إلى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما وصل بها إلى مستويات منخفضة تاريخية فى حالة الاقتصادات المتقدمة، كذلك قام نصف البنوك المركزية فى الأسواق الصاعدة والبلدان الأقل دخلاً بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية. وستعزز آثار تخفيضات أسعار الفائدة من خلال إرشادات البنوك المركزية حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية والبرامج الموسعة لشراء الأصول.

٢. أعادت البنوك المركزية تفعيل البرامج التي استُخدمت أثناء الأزمة المالية العالمية، كما أطلقت مجموعة من البرامج الجديدة واسعة النطاق، بما في ذلك شراء الأصول الأخطر كسندات الشركات. ومن خلال تدخل البنوك المركزية في هذه الأسواق باعتبارها "مشتري الملاذ الأخير" ومساعدتها على احتواء الضغوط الرافعة لتكلفة الائتمان، تضمن هذه البنوك استمرار إتاحة الائتمان بسعر معقول لقطاعي الأسر والشركات.

٣. قدمت البنوك المركزية سيولة إضافية للنظام المالي، بما في ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

٤. اتفق عدد من البنوك المركزية على زيادة تقديم السيولة الدولارية عن طريق ترتيبات خطوط تبادل العملات.

٢/٤ تداعيات جائحة كورونا في القطاع المصرفي

على عكس الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ والتي كان القطاع المالي والمصرفي الأمريكي هو مركز الشرارة الرئيسي الذي انطلقت منه، مما جعله أكثر القطاعات تأثراً في المرحلة الأولى من مراحل انتشار الأزمة؛ وذلك لأن الحدث جاء في شكل صدمة داخلية، وذلك على عكس جائحة كورونا والتي تمثل صدمة خارجية أصابت القطاع الصحي بشكل رئيسي ثم اندثرت بعد ذلك في بقية القطاعات، ومنها الاقتصادي والمالي. ونظراً لهذا التباين بين الحدثين فإن أثر الجائحة على القطاع المالي والمصرفي، وخاصة في المرحلة الأولى والثانية، أخف بكثير مما كان عليه الوضع أثناء الأزمة المالية، بل أن البنوك أصبحت إحدى أهم قنوات الحل وذلك لقيامها بدور داعم للأنشطة الاقتصادية والصحية في العديد من دول العالم نتيجة متانة مراكزها المالية (WEF, 2020, P.8).

ويواجه القطاع المصرفي المصري شأنه شأن باقي القطاعات المصرفية في دول العالم تداعيات انتشار فيروس كورونا، والذي سبب تأثيراً كبيراً على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء من ناحية الطاقة الإنتاجية، والمبيعات أو من ناحية السيولة، ودورة الأعمال، وأجبر العديد من الشركات على التوقف عن العمل أو العمل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية لأسباب عدة منها توقف سلاسل الإمداد واتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية العمالة والعملاء.

ونظراً لتأثير تداعيات جائحة كورونا على إيرادات عملاء القطاع المصرفي وتأثر مستويات السيولة لديهم، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك على قدرتهم على خدمة ديونهم للبنوك بالطريقة المعتادة، ولإدراك البنك المركزي لكل تبعات هذا الحدث والآثار السلبية التي يخلقها، فقد بادر باتخاذ حزمة من الإجراءات الفورية، من خلال استقراءه للأوضاع ومراقبته المستمرة للمخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي والصدمات التي قد تؤثر على الاقتصاد والأسواق المحلية والدولية، بهدف دعم الاقتصاد المحلي ودعم عملاء البنوك لتخفيف حدة تأثير تداعيات الجائحة على القطاعات الاقتصادية وقطاع الشركات والقطاع العائلي، وذلك بالاعتماد على الملاءة المالية والسيولة المتوافرة في البنوك، وكذلك الحفاظ على استمرارية العمليات المصرفية وسير العمل في البنوك وضمان استمرارية عمل نظم الدفع بالكفاءة والفاعلية والأمان لتدفق الأموال وإجراء التسويات بين البنوك داخلياً وخارجياً (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٩، ص ٢١).

وقد اتخذ البنك المركزي المصري إجراءات احترازية كبيرة وفعالة لاحتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطنى، والتي سيتم تحقيقها بالتعاون مع البنوك العاملة فى مصر، ومن أهم هذه الإجراءات^١:

١. تخفيض أسعار العائد لتحفيز الاقتصاد على النمو.
٢. تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد لمدة ٦ أشهر، مع استبعاد تأثير تلك الفترة عند حساب فترة التوقف عن السداد.
٣. إجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني.
٤. إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً.
٥. إعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلب زيادة فى رأس المال الرقابى لمقابلة مخاطر التركيز الائتمانى لأكثر ٥٠ عميل.
٦. تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) فى ضوء الأزمة الحالية^٢.
٧. إطلاق مبادرة البنك المركزى للسداد الإلكتروني.
٨. تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان فى مبادرات دعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والمقاولات.

• المعيار الدولى (IFRS9) وجائحة كورونا

دخل المعيار الدولى IFRS9 (الأدوات المالية) حيز التنفيذ فى أغلب الدول الأوروبية فى العام ٢٠١٨ وبدأ تطبيقه فعلياً فى مصر أول عام ٢٠١٩. وقد لاقى هذا المعيار اعتراضاً شديداً فى الربع الثانى من عام ٢٠٢٠، حيث حاولت السلطات المالية وقف العمل به وإبطال تأثيره فى البنوك خلال جائحة كورونا، على اعتبار أن لهذا المعيار آثاراً خطيرة على العمل المصرفى خلال فترة الانكماش الاقتصادى، نتيجة إلزام البنوك بزيادة المخصصات اللازمة لمقابلة الخسائر الائتمانية. ويرى (Noonan et al., 2020) أن الممارسات المحاسبية وفقاً للمعيار IFRS9 بإمكانها أن تشمل أجزاء من القطاع المصرفى نتيجة لفرض الاعتراف المبكر بخسائر القروض؛ فجائحة كورونا ستدفع اقتصاديات العالم نحو الركود، ومع تطبيق هذا المعيار سيزداد هذا الركود من خلال جعل المقرضين أكثر عرضة لتأثيرات الدورات الاقتصادية، فالمعيار يلزم البنوك بتكوين مخصصات سابقة للقروض التى يحتمل عدم إمكانية تحصيلها وبصفة خاصة فى ظروف عدم التأكد كما هو الحال فى جائحة كورونا، أو حدوث تغيرات جوهرية فى ظروف السوق، وهذا يؤدى إلى تكوين مخصصات طويلة مدة العمر الإنتاجى للقروض. وعلى النقيض من ذلك يتفق (Esma, 2020) مع وجهات نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن الطبيعة القائمة على المبادئ للمعيار IFRS9 مرنة بما فيه الكفاية لتعكس بدقة تداعيات تفشى جائحة كورونا والإجراءات المرتبة بها.

١- البنك المركزى المصرى: (٢٠٢٠)، "تعليمات وإجراءات البنك المركزى للحد من فيروس كورونا المستجد"، أوراق عمل، ديسمبر.

٢- السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية- مختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣٠ المعدل لعام ٢٠١٥ (القوائم المالية الدورية)، على أن يتم الإلتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة.

ويمكن أن تؤثر الجائحة على المقترضين سواء كانوا شركات أو أفراد في مجال قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم بسداد القروض، وقد يختلف هذا التأثير فيهم بحسب القطاع الصناعي الذي ينتمون إليه أو الموقع الجغرافي، فمن المتوقع أن يكون هناك احتمال بتخلف عدد كبير منهم عن السداد، وحدث ركود اقتصادي، بشكل يؤدي إلى زيادة معدلات الخسائر الائتمانية نتيجة انخفاض قيمة الأصول المالية. كما ستؤثر الجائحة أيضاً في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة، وستمثل تحدياً كبيراً للبنوك وغيرها من شركات الإقراض وحتى الشركات المالية، وذلك بسبب أن خسائر الائتمان المتوقعة لا تنطبق على القروض فحسب، ولكن أيضاً على العديد من الاستثمارات في الأصول المالية (الجبلي، ٢٠٢٠، ص ١١٨٣).

وقد أصدر البنك المركزي كتاب دوري بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠ يوجه فيه البنوك إلى أنه في ضوء ما أظهرته أزمة كورونا من ضرورة قيام كل بنك بدراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة الحالية ووضع الخطط لمواجهة الأزمات غير المتوقعة وتأثيرها على البنك. وفي إطار حرص البنك المركزي على سلامة المراكز المالية للبنوك والتحقق من جودة الأصول واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة صحيحة خلال الأزمات، فقد تقرر قيام البنوك بما يأتي:

١. مراجعة النماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد العناصر التي لم تأخذ في الحسبان عند تصميم هذه النماذج، والتحقق من سلامة المنهجية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التحقق من قياس جودة وكفاية نظم المعلومات، والمعلومات الحالية والمستقبلية المستخدمة في تصميم النماذج.

٥/٢ تأثير جائحة كورونا في الاستقرار المالي

تشكل جائحة كورونا تحدياً جديداً للاستقرار المالي؛ إذ أن الاستقرار المالي يتحقق عندما يتمكن القطاع المالي والمصرفي من تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل القوانين التي تحكم العمل المصرفي. لذا يجب الوقوف على مدى الاستقرار المالي الذي يتمتع به القطاع المصرفي من خلال قياس أثر جائحة كورونا في الاستقرار المالي. وفيما يأتي أهم الآثار الناتجة عن نفثى جائحة كورونا في مؤشرات الاستقرار المالي العالمي:

(Fernandes, 2020, P.2)

١. إعادة تسعير كبيرة، وإعادة تحديد الموقع في الأسواق المالية العالمية.
 ٢. المراجعات الهابطة المستمرة لتوقعات النمو الاقتصادي، وتزايد النفور من المخاطرة.
 ٣. نوبات من التقلب الشديد في الأسهم والأسواق الأخرى للأصول الخطرة.
 ٤. تزايد عد من مقاييس الضغط إلى معدلات مرتفعة لدرجة كبيرة.
 ٥. تعرضت أسواق التمويل لضغوط نتيجة الطلب الشديد على النقدية والأصول شبه النقدية.
 ٦. تراجع بعض ضغوط السوق استجابةً لتدابير السياسة المالية غير المسبوقه وإجراءات البنك المركزي المتخذة لدعم الأسواق المالية.
- وعلى عكس أزمة ٢٠٠٨، ظل النظام المصرفي الأساسي صامداً وسط كل هذه الضغوطات.

وتعتبر جودة الأصول هي الجزء الأساسي لضمان كفاءة وفعالية نشاط البنك والتي تؤدي إلى تحقيق المزيد من الإيرادات والربحية؛ فحيازة البنك لأصول جيدة تضمن له تحقيق دخل أكبر، سيولة أكبر، وكفاءة تشغيلية أعلى. كما يعتبر الحفاظ على جودة الأصول شرطاً مهماً لضمان بقاء واستمرار البنك في السوق (Yeltulme et al, 2017, P.2). وفيما يأتي أهم الآثار المترتبة على جائحة كورونا من منظور جودة الأصول:

• أهم آثار جائحة كورونا على الأصول المالية

1. انخفاض حاد في القيمة العادلة للعديد من الأصول المالية، وخاصة الأوراق المالية، كما تأثرت قدرة المدينين على الامتثال لشروط القروض والأدوات المماثلة بشكل سلبي. وستحتاج الشركات إلى النظر بعناية في متطلبات القياس وتقدير خسائر انخفاض القيمة المناسبة وتطبيقها. (الجبلى، ٢٠٢٠، ص ١١٥٨)
2. تدهور الجودة الائتمانية للمقترض، الأمر الذي قد يدفع إدارات المنشآت المتضررة إلى إتخاذ قرار بالتصرف في أو بيع الاستثمارات المصنفة على أنها "محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية"، وذلك نتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية من جراء جائحة كورونا.
3. ستضطر المنشآت المتضررة إلى إعادة تركيز في الأدوات المالية للقطاعات المتضررة، ومن ثم سيتعين على هذه المنشآت إدارة محافظ أصولها المالية بشكل أفضل، وذلك بتبويب محفظة الأصول المالية التي تديرها إلى محافظ فرعية مع المحافظة على تنوع هذه المحافظ وفقاً للخصائص المشتركة التي تجمعها بهدف تخفيض مخاطر التركيز إلى أقل حد ممكن. (الطحان، والعيسوي، ٢٠٢٠، ص ٢٧)

• أهم آثار جائحة كورونا على جودة الأصول

1. الأثر على القروض المصرفية: من خلال التعثر وعدم السداد، مما يؤثر على المتانة المالية التي استقبلت بها البنوك الجائحة في المرحلة الأولى من ظهور وتفشي الفيروس في العالم. التعثر وعدم السداد^١ وحالات الإفلاس (المخاطر الائتمانية) التي تعرض وسيتعرض لها العديد من طالبي التمويل للأغراض المختلفة؛ استهلاكية كانت أم إنتاجية، لأن الجائحة أثرت على العرض والطلب، وليس على أحدهما كما حدث في الأزمة العالمية؛ إذ أن تعرض البنك أو المؤسسة المالية لمشاكل من هذا القبيل سيفرض عليها تطبيق إجراءات كالإمهال للمعسر وإسقاط بعض التمويلات التي يعجز أصحابها عن أدائها (بلوافي، ٢٠٢٠، ص ٥٧).
2. الأثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة: حيث يتم احتساب هذا المخصص في ضوء معيار IFRS9، ومع التعرض لجائحة كورونا وتأثيرها على انخفاض أداء الشركات، وتحملها المزيد من التكاليف الغير متوقعة، سوف ينعكس ذلك على احتمالات التعثر لدى عملاء البنوك، مما يسهم في زيادة مخصص الخسائر الائتمانية لمجابهة تلك الأخطار، وسيكون لذلك أثر كبير على أداء البنك في نهاية الأمر (زيدان، وزايد، ٢٠٢٠، ص ١٦).

١- يتم التفريق في مثل هذه الأوضاع، من الناحية المحاسبية والقانونية، بين الديون المتعثرة (NPLs) أي المشكوك في تحصيلها، وتلك التي لا يرجى سدادها (المعدومة) بسبب عجز المدين عن الوفاء بها لأي سبب كان، وهو ما يتطلب إبراز ذلك في التقارير المالية للبنوك المعنية بذلك).

وقد انتقل النظام المصرفى العالمى إلى محاسبة الخسائر المتوقعة فى السنوات الأخيرة، بسبب ردة الفعل السياسية ضد المعايير القائمة على الخسائر المتكبدة. وقد أخفقت العديد من البنوك فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة فى اعتماد المعايير المحاسبية المبنية على الخسائر المتوقعة خلال جائحة كورونا (Davies, 2020).

٦/٢ تأثير جائحة كورونا فى مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى المصرى

شهد القطاع المصرفى المصرى مستوى مرتفع من الاستقرار المالى خلال السنوات الماضية، والذى تمثل فى قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة، وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية للجنة بازل، كما استمر فى أداء دوره بنجاح فى الوساطة المالية مع تعزيز الشمول المالى، ودعم النمو الاقتصادى. وقد استقبل القطاع المصرفى جائحة كورونا بملاءة مالية ونسب سيولة مرتفعة، الأمر الذى مكنه من الاستمرار فى أداء دوره بنجاح فى الوساطة المالية دون لجوء البنك المركزى إلى تحرير أى من الدعامات المالية أو تخفيض الحدود الرقابية المقررة على القطاع المصرفى.

(البنك المركزى المصرى، تقرير الاستقرار المالى، ٢٠١٩، ص ٢)

ويظهر استقرار القطاع المصرفى فى تحسن مؤشرات السلامة المالية - حتى مع تداعيات جائحة كورونا - والذى انعكس فى ارتفاع الملاءة المالية للبنوك، حيث سجل معدل كفاية رأس المال ١٩,٨% فى سبتمبر مقابل فى ١٨,١% خلال نفس الفترة للعام الماضى، مقرونةً بتحسن نسبة القروض غير المنتظمة والتي سجلت ٣,٤% فى سبتمبر ٢٠٢٠ مقابل ٤,٥% فى سبتمبر ٢٠١٩، مع الاحتفاظ بنسبة تغطية مرتفعة بلغت ٩٦,٤% فى سبتمبر، هذا بالإضافة إلى مستوى السيولة المرتفع سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والذى سجل ٥٣,٤%، ٧٦,٨% على التوالى، ونسبة عالية لتغطية السيولة وصلت إلى ٩٩٨,٣% فى سبتمبر، وهو ما يعكس كفاءة البنوك فى إدارة كافة المخاطر الرئيسية المتمثلة فى مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. هذا ويعتمد القطاع المصرفى على الودائع بشكل أساسى كمصدر للتمويل وخاصةً ودائع القطاع العائلى والتي تتسم باستقرارها، وقد ارتفعت نسبة الودائع إلى الأصول إلى ٧٣,٢% فى سبتمبر ٢٠٢٠ مقارنةً بنسبة ٧١,٣% فى العام الماضى، الأمر الذى يعكس مدى ثقة العملاء فى القطاع المصرفى، كما يتمتع القطاع المصرفى بمستوى مرتفع من السيولة نتيجة لارتفاع نصيب كل من أذون الخزانة والاستثمارات المالية، والنقدية والأرصدة لدى البنوك من إجمالى أصول القطاع المصرفى.

ونظراً لأن هذه الظروف الصعبة يمكن أن تستمر لأكثر من فترة طويلة ولها آثار سلبية طويلة الأجل على النتائج المالية، ستحتاج البنوك إلى إعادة تقييم أصولها الائتمانية، وهذا سوف يودى إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان، بشكل يؤثر على احتياطات رأس المال، وعلى نسب الملاءة المالية والسيولة المحتملة للقطاع المصرفى.

ويوضح الجدول التالى رقم (٢/١) مقارنة بين أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى

المصرى قبل وبعد تداعيات جائحة كورونا:

جدول رقم (٢/١): مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي قبل وبعد جائحة كورونا

		٢٠٢٠ (بعد الجائحة)			٢٠١٩ (قبل الجائحة)			
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
لم يتم الإفصاح عنها حتى تاريخ إعداد هذا البحث								أولاً: كفاية رأس المال
	١٩,٨	٢٠,١	١٨,٦	١٨,٤	١٨,١	١٦,٩	١٦,٥	• القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	١٧,٣	١٧,٧	١٦,١	١٥,٩	١٥,٥	١٤,٠	١٣,٥	• الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة
	٧,٤	٧,٦	٧,٣	٧,٤	٧,٢	٦,٧	٦,٦	• الرافعة المالية
								ثانياً: جودة الأصول
	٣,٤	٣,٩	٤,١	٤,٢	٤,٥	٤,٢	٤,١	• القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض
	٩٦,٤	٩٧,٢	٩٧,٢	٩٧,٦	٩٧,٤	٩٧,٨	٩٨,٠	• مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة
	٦١,٠	٦١,٩	٦٢,٧	٦٣,٣	٦٤,٠	٦١,٥	٥٩,٩	• القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي قروض العملاء
								ثالثاً: الربحية
	١,٨	١,٨	١,٨	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	• العائد على متوسط الأصول
	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٣,٤	١٩,٢	١٩,٢	١٩,٢	١٩,٢	• العائد على متوسط حقوق الملكية
	٤,١	٤,١	٤,١	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	• صافي هامش العائد
								رابعاً: السيولة
								• متوسط نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك:
	٥٣,٤	٥٤,٣	٤٩,٧	٤٥,٨	٤٥,٨	٤١,٩	٤٣,٤	بالعملة المحلية
	٧٦,٨	٧٠,٣	٧١,٢	٧٤,٠	٧٣,٩	٦٨,٦	٦٥,٧	بالعملات الأجنبية
	٩٩٨,٣	٩٣٢,٥	٧٥٢,٧	٨٢٦,٧	٨٩٥,٧	٨٣٦,٥	٧٤٠,١	• نسبة تغطية السيولة LCR
	٢٣٦,٤	٢٣٢,١	٢٣٤,٦	٢٤٣,٨	٢٤٠,٠	٢٤٧,٩	٢٢٠,٨	• نسبة صافي التمويل المستقر NSFR
	٢٣,٦	٢٣,١	٢٣,٢	٢٠,٥	١٩,٢	١٦,٦	١٥,٨	• الأوراق المالية إلى الأصول
	٧٣,٢	٧٣,٣	٧١,٧	٧٢,٣	٧١,٣	٧٢,٦	٦٩,٣	• الودائع إلى الأصول
٤٧,٤	٤٧,١	٤٥,٩	٤٤,٨	٤٤,١	٤٦,٥	٤٧,٥	• القروض إلى الودائع	

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري

وفيما يأتي توضيح لأهم نتائج مؤشرات السلامة المالية قبل وبعد تداعيات جائحة كورونا:

• أولاً: مؤشرات كفاية رأس المال

تشير النتائج الى ان نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك المصرية على اساس مجمع بلغت نحو ١٩,٨% بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وهي اعلى من الحدود الدنيا للنسبة المطلوبة بموجب تعليمات البنك المركزي وقدرها ١٠,٥%. وقد نجحت توجيهات البنك المركزي المصري في تدعيم البنوك لقواعدها الرأسمالية وتطورها في ادارة المخاطر خلال السنوات الماضية والمساهمة في تعزيز قدرة البنوك على الاحتفاظ بمعدلات عالية لمعايير كفاية رأس المال. كما بلغت نسبة الرفع المالي لدى البنوك المصرية بنهاية سبتمبر الماضي نحو ٧,٤% وهو ما يفوق بشكل كبير النسبة العالية المقترحة من قبل لجنة بازل وقدرها ٣%، وقد جاءت هذه النسبة مساندةً لمعايير كفاية رأس المال للحد من الافراط في النمو الائتماني.

• ثانياً: مؤشرات جودة الأصول

استمر التحسن الملحوظ في جودة الاصول لدى البنوك المصرية، والذي يعكسه تراجع نسبة القروض غير المنتظمة الى مستوى منخفض لتبلغ نسبتها ٣,٤% في نهاية سبتمبر ٢٠٢٠ ورافق هذا التراجع في نسبة القروض غير المنتظمة ارتفاع ملموس ايضاً في نسبة تغطية القروض غير المنتظمة (المخصصات المتوافرة الى القروض غير المنتظمة) والتي وصلت الى مستوى مرتفع وبنسبة قدرها ٩٦,٤% في نهاية سبتمبر ٢٠٢٠.

• ثالثاً: مؤشرات الربحية

أعلنت البنوك المصرية عن نتائج سنوية تعكس تحديات البيئة التشغيلية التي واجهتها على مدار العام، في ظل التأثير المزدوج لتراجع اسعار النفط بالتزامن مع تداعيات أزمة جائحة كورونا واغلاقات الاسواق. ورغم ذلك نجحت البنوك في الحفاظ على ربحيتها، وتحقيق معدلات تعبر جيدة للغاية في ظل تلك الظروف. وقد ارتفع معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية ليصل إلى ١,٨%، ٢٣,٤ على الترتيب، وذلك في الربع الثالث لعام ٢٠٢٠.

• رابعاً: مؤشرات السيولة

أصبحت البنوك أكثر قدرة على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال توافر مخزون كاف من الاصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو ضغط لمدة ٣٠ يوم حيث بلغت نسبة تغطية السيولة للبنوك وفقاً لمعيار تغطية السيولة أحد المعايير الجديدة التي تضمنتها حزمة اصلاحات «بازل ٣» نحو ٩٩٨% نهاية سبتمبر ٢٠٢٠ والتي تتفوق بشكل واضح على متطلبات المعيار الدولي وفقاً لتوصيات لجنة بازل وهي نسبة قدرها ١٠٠%.

كما تتمتع البنوك بمصادر تمويل مستقر عملت على تعزيزها طيلة السنوات الماضية بما يمكنها من الوفاء باستحقاقات الاصول والالتزامات داخل وخارج ميزانياتها ما انعكس على نجاحها في الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة في تمويل اصولها. وقد بلغت نسبة صافي التمويل المستقر للبنوك المصرية نحو ٢٣٦% نهاية سبتمبر ٢٠٢٠ وهي أعلى من نسبة متطلبات المعيار الدولي وفقاً لتوصيات لجنة بازل وقدرها ١٠٠%.

٧/٢ تأثير جائحة كورونا في مؤشرات البورصة المصرية

تمثل تقلبات أسعار الأسهم مصدر قلق كبير للمستثمرين والمهتمين بأسواق المال؛ إذ أن زيادة حدة التقلبات ترتبط بزيادة المخاوف وعدم اليقين لدى المستثمرين بشأن التوقعات الاقتصادية المستقبلية. ويمكن أن تؤدي التقلبات الحادة في أسعار الأسهم إلى نقص السيولة وزيادة تكلفة التحوط، مما يؤدي إلى عدم قدرة السوق على العمل بشكل طبيعي، ويصبح الاقتصاد أكثر عرضة للمخاطر الناتجة عن توترات الأسواق المالية (محروس، ٢٠٢١، ص ٤٢٨).

وقد ساهمت المخاوف من انتشار فيروس كورونا والإجراءات التي اتخذتها الدول للسيطرة على نقشي الفيروس في حالة من القلق والذعر لدى المستثمرين مما أثر بشكل كبير في استقرار أسعار وعوائد الأسهم في البورصات العالمية. كما كشف الانتشار غير المتوقع للفيروس عن حساسية القرار الاستثماري في الأسواق المالية للأحداث غير المالية، حيث تعبر تعبر أسعار وعوائد الأسهم عن توقعات المستثمرين المرتبطة بالأرباح المستقبلية للشركات وقدرتها على الاستمرار، ويرى المستثمرون أن وباء كورونا قد أضعف النشاط الاقتصادي، كما أن لديهم قلق كبير بشأن الإيرادات المستقبلية (Liu et al., 2020, P.9).

وقد أدى انتشار فيروس كورونا في مصر إلى أضرار كبيرة بمختلف القطاعات الاقتصادية، وتأتي البورصة المصرية ضمن أكثر القطاعات تضرراً من انتشار هذا الفيروس، فقد كبد فيروس كورونا البورصة المصرية خسائر قياسية، وسط هبوط حاد في المؤشرات، وخسائر ضخمة في رأس المال السوقي. وقد تأثرت تعاملات البورصة المصرية خلال الآونة الأخيرة سلباً بتطورات أداء الاقتصاد العالمي، وتقلبات الأسواق الناشئة، ولا عجب في ذلك فقد دعم ظهور الفيروس الأداء المتراجع للبورصة المصرية والذي بدء منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٨ ومروراً بعام كامل ٢٠١٩ وحتى الآن (التلبناني، ٢٠٢٠، ص ٢٠٠).

وقد سجلت مؤشرات الأسعار الخاصة بالبورصة المصرية تراجعاً في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، حيث سجل مؤشر صندوق لهذا السوق انخفاضاً طفيفاً بنحو ٠,٣٥% عن الربع الرابع ٢٠١٩، مقارنةً مع ارتفاعه بنحو ١,٤٥% في الربع الذي يسبقه. أما المؤشر المحلي للبورصة المصرية فقد سجل انخفاضاً بنحو ١,٣١% عن نفس الفترة، ليغلق عند مستوى ١٠٨٤٥ نقطة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد سجلت ارتفاعاً في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بنحو ٣٢,١٢ مليار جنيه، ليبلغ نحو ٦٥٠,٨ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بنشاط التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة لتصل إلى ١٠,٣ مليار دولار عن الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٩,٢ مليار دولار عن الربع الثالث من العام ٢٠٢٠. كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الرابع ٢٠٢٠، ليصل إلى نحو ٣١ مليار سهم، مقابل ٢٨,٤ مليار سهم تم تداولها في الربع السابق عليه.

(صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الرابع، ٢٠٢٠، ص ٤٥)

ويوضح الجدول التالي رقم (٢/٢) مقارنة بين أهم المؤشرات المالية للبورصة المصرية قبل وبعد

تداعيات جائحة كورونا:

جدول رقم (٢-٢): المؤشرات المالية للبورصة المصرية قبل وبعد جائحة كورونا

٢٠٢٠ (بعد الجائحة)				٢٠١٩ (قبل الجائحة)				المؤشر
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	
عدد الشركات المدرجة								
٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٤٨	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	البورصة المصرية
القيمة السوقية								
٦٥٠,٨٦٨	٦١٨,٧١٧	٥٨٩,٣٩٤	٥٥٧,٩٨٧	٧٠٩,٤٩٨	٧١٥,٦٨٩	٧٥٧,٢٤٥	٨١٧,٧٧٧	الجنيه المصري (مليون)
٤١,١٩٥	٣٩,٣٥٠	٣٦,٦٣٨	٣٤,٦٣٦	٤٢,٣٥٨	٤٢,٧٢٨	٤٤,٢٤٦	٤٦,٦٩١	الدولار الامريكى (مليون)
أحجام التداول								
١٦٢,٣١١	١٤٤,٠٦٦	١٦٢,١٩٤	١٨٦,٠٨٤	١٠٦,٧٧١	١٥٧,٦٢٢	٤٨,٨٧٤	٧٧,١٥٩	الجنيه المصري (مليون)
١٠,٢٧٣	٩,١٦٣	١٠,٢٢٩	١١,٥٥١	٦,٣٧٤	٩,٤١٠	٢,٨٥٦	٤,٤٠٥	الدولار الامريكى (مليون)
٣٠,٩٨٦	٢٨,٣٦١	٢٠,٠٧٢	١٥,٥٥٢	١١,٧٨٨	١٥,٤٥٣	٦,٩٧٧	١٥,٥٥٢	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
٦٤	٥٦	٥٦	٦٢	٦٤	٦١	٥٧	٦١	عدد أيام التداول
١٦٠,٥	١٦٣,٦	١٨٠,٠	١٨٦,٣	٩٩,٦	١٥٤,٣	٥٠,١	٧٢,٢	متوسط التداول اليومي
٢٤,٩	٢٣,٣	٢٧,٥٢	٣٣,٣٥	١٥,٠	٢٢,٠	٦,٥	٩,٤	معدل دوران السهم (%)
المؤشرات المحلية								
١٠,٨٤٥	١٠,٩٨٩	١٠,٧٦٥	٩,٥٩٤	١٣,٩٦٢	١٤,٢٥٨	١٤,١٠١	١٤,٧٣٨	مؤشر البورصة المصرية
مؤشر صندوق النقد العربي								
٧٦	٧٦	٧٥	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	عدد الشركات المدرجة في المؤشر
٢٩,٦٦٠	٢٧,٥٤٢	٢٥,٢٨٠	٢٨,٤٤٣	٣٨,٨١٥	٣٩,٨٦٨	٣٨,٦٩١	٤٠,٨٢٠	القيمة السوقية (مليون دولار)

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على التقارير الربع سنوية لصندوق النقد العربي خلال الفترة

القسم الثالث

التحليل الإحصائي لمؤشرات السلامة المالية في ضوء جائحة كورونا

مقدمة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار وتحليل الفروض المتعلقة بمدى وجود أثر لجائحة كورونا في مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. ولتحقيق أهداف تلك الدراسة التطبيقية يمكن تناولها على النحو التالي:

- إجراءات الدراسة التطبيقية
- اختبار الفروض الإحصائية واستخلاص نتائج الدراسة

١/٣ إجراءات الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء الخطوات المنهجية المتبعة لإجراء تلك الدراسة التطبيقية، حيث توضح لنا مجتمع البحث والعينة المستخدمة، مصادر الحصول على البيانات، نموذج ومتغيرات البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١/١/٣ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك العاملة في مصر والبالغ عددهم ٣٨ بنك، موزعة على النحو التالي: بنوك عامة (٤ بنوك)، بنوك خاصة (٢٧ بنك)، فروع بنوك أجنبية (٧ بنوك)، وفقاً لآخر تقرير سنوي صادر من البنك المركزي^١. وقد اعتمد الباحثون على عينة من البنوك تمثلت في البنوك المقيدة في البورصة المصرية، بالإضافة إلى البنوك التي أمكن الحصول على تقاريرها الربع سنوية. وفيما يأتي مفردات عينة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لحجم الأصول نهاية يونيو ٢٠١٩:

جدول رقم: (٣/١): البنوك الممثلة لعينة الدراسة التطبيقية

(القيمة بالمليار جنيه)

م	إسم البنك	حجم الأصول	م	إسم البنك	حجم الأصول
١	التجاري الدولي *	٣٦١,٢٧٢	١٠	المصري الخليجي *	٦٣,٣٥٣
٢	قطر الأهلي الوطني *	٢٤٨,٦٠٦	١١	الإمارات دبي الوطني	٦٠,٧٦٣
٣	العربي الأفريقي الدولي	٢١٢,٣٤٣	١٢	أبو ظبي الإسلامي *	٥٤,٠٦٩
٤	القاهرة	١٧٩,٤٣٥	١٣	كريدي أجريكول *	٥٢,١٥٩
٥	الاسكندرية	٩٧,٨١٣	١٤	قناة السويس *	٥١,٥٥١
٦	فيصل الإسلامي *	٩٧,٢٨٩	١٥	التعمير والاسكان *	٤٨,٤٢١
٧	الشركة المصرفية العربية الدولية *	٨٠,٥١١	١٦	بلوم مصر	٤١,٦٩٤
٨	الكويت الوطني *	٦٨,٥٥١	١٧	أبو ظبي التجاري *	٣٤,٩٠٣
٩	البركة *	٦٦,٨٠٦	١٨	الأهلي الكويتي	٣١,٣٨٣

المصدر: التقارير السنوية الصادرة من البنوك نهاية يونيو ٢٠١٩

* البنوك المقيدة في البورصة المصرية

^١ - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ١٣٠.

وقد تم انتقاء مفردات العينة وفقاً لأسلوب العينة الحكمية، على أن يحكم اختيار البنوك التي تضمنتها عينة البحث الشروط التالية خلال نطاق فترة الدراسة:

١. انتظام نشر التقارير المالية عبر المواقع الالكترونية الخاصة بالبنوك، بالإضافة إلى توافر كافة البيانات المالية الفعلية اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية خلال فترة الدراسة.
 ٢. أن تكون نهاية السنة المالية لتلك البنوك في ٣١/١٢ من كل عام، وبناءً على ذلك تم استبعاد البنك المصرى لتنمية الصادرات من عينة الدراسة.
 ٣. أن يتم توحيد عملة إعداد القوائم المالية لجميع البنوك داخل عينة الدراسة لتكون بالعملة المحلية (الجنيه المصرى)، وذلك بتحويل القيم المالية للبنوك التي تمسك حساباتها بالدولار الأمريكى باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ إعداد القوائم المالية^١.
 ٤. استبعاد بنك القاهرة نظراً لأنه قيد التسجيل بالبورصة المصرية، ولم يتم طرح أسهمه للاكتتاب العام حتى تاريخه، إذ أن استئناف خطة طرح حصة من البنك بالبورصة مرهون بتحسّن الأوضاع الراهنة التي نتجت عن تداعيات فيروس كورونا.
- ويوضح الجدول التالي نسبة عينة الدراسة إلى مجتمع الدراسة:

جدول رقم: (٣/٢): نسبة عينة الدراسة

م	البيان	عينة الدراسة	مجتمع الدراسة	النسبة
١	عدد البنوك	١٨	٣٨	٤٧,٣٧%
٢	إجمالى أصول البنوك المقيدة فى البورصة المصرية (١٢ بنك) (القيمة بالمليون جنية)	١,٢٢٧,٤٩٢	—	—
	إجمالى أصول البنوك غير المقيدة فى البورصة المصرية (٦ بنوك) (القيمة بالمليون جنيه)	٦٢٣,٤٣٢	—	—
	إجمالى الأصول (القيمة بالمليون جنيه)	١,٨٥٠,٩٢٤	٥,٥١٦,٨٠٦	٣٣,٥٥%

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك وللبنك المركزى المصرى

٢/١/٣ مصادر الحصول على البيانات

تم تجميع بيانات الدراسة التطبيقية من المصادر التالية:

١. التقارير المالية الربع سنوية للبنوك والإيضاحات المتممة لها الصادرة عن تلك البنوك فى الفترة من الربع الأول لعام ٢٠١٩ إلى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠ والمنشورة على المواقع الالكترونية الخاصة بتلك البنوك، أو على موقع مباشر مصر.
٢. التقارير والدوريات الصادرة من البنك المركزى المصرى.
٣. البيانات الخاصة بأسعار الأسهم تم الحصول عليها من موقع البورصة المصرية.

^١ - بلغ إجمالى الأصول لكل من البنك العربى الإفريقى، وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية ١٢,٦٧٧، ١٢,٨٠٧، مليار دولار امريكى على الترتيب، وقد بلغ سعر الصرف السائد ١٦,٧٥ جنية، وذلك فى نهاية يونيه ٢٠١٩.

٣/١/٣ نموذج قياس متغيرات الدراسة

يمكن صياغة المتغيرات الرئيسية للدراسة (المستقلة والتابعة) كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم: (٣/٣): متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

م	المؤشر	طريقة القياس
أولاً: المتغيرات المستقلة		
١	جائحة كورونا	متغير وهمي يأخذ الرقم ٠ في حالة الفترات الربع سنوية لعام ٢٠١٩ ويأخذ الرقم ١ في حالة الفترات الربع سنوية لعام ٢٠٢٠
ثانياً: المتغيرات التابعة		
• مؤشرات الربحية Profitability		
١	معدل العائد على الأصول ROA	صافي الربح قبل الضرائب / متوسط إجمالي الأصول
٢	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الربح قبل الضرائب / متوسط إجمالي حقوق الملكية
٣	ربحية السهم EPS	صافي الربح بعد الضرائب / متوسط الأسهم العادية
٤	هامش صافي العائد من الفوائد NIM	صافي الدخل من العائد* / متوسط إجمالي الأصول المدرة للدخل
• مؤشرات السيولة Liquidity		
١	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول Liquid Assets to Total Assets	الأصول السائلة* / إجمالي الأصول
٢	نسبة القروض إلى الودائع (LtD) Net loans to deposit	صافي القروض / إجمالي الودائع والقروض قصيرة الأجل
٣	نسبة الودائع إلى الأصول (DtA) Total Deposits to Total Assets	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول
• مؤشرات جودة الائتمان Credit (Assets) Quality		
١	نسبة مخصص خسائر القروض LLP	مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض
٢	نسبة القروض المتعثرة NPL	إجمالي القروض المتعثرة (غير العاملة) / إجمالي القروض
٣	نسبة تغطية القروض المتعثرة Coverage	مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض المتعثرة
٤	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول Net loans to total asset ratio	صافي القروض / إجمالي الأصول
• مؤشرات المخاطر المالية Financial Risk		
١	نسبة حقوق الملكية إلى القروض (مخاطر الائتمان) (Credit Risk) Total Equity To Net Loans	إجمالي حقوق الملكية / صافي القروض
٢	الفجوة التمويلية (لقياس مخاطر السيولة) Financing Gap (FGAP)	(قروض البنك - ودائع العملاء) / إجمالي الأصول
٣	مخاطر الاستثمارات Securities Risk	إجمالي الاستثمارات / إجمالي الأصول
٤	مخاطر الأصول المصرفية Risk of Bank Assets	الأصول المرجحة بالمخاطر / إجمالي الأصول

• مؤشرات الملاءة المالية (المصرفية) Solvency		
١	معييار كفاية رأس المال (CAR)	إجمالي رأس المال/ إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر
٢	نسبة الشريحة الأولى من رأس المال (Tier1)	رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)/ إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر
٣	نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio	الشريحة الأولى من رأس المال/ إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
• مقاييس الأداء المعتمدة على السوق Market-based measures of performance		
١	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية The price-to-book ratio (MVBV)	القيمة السوقية لحقوق الملكية/ القيمة الدفترية لحقوق الملكية
٢	نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم Price - Earnings Ratio (P/E)	سعر السهم في نهاية الفترة المالية (سعر الإغلاق) / ربحية السهم
ثالثاً: المتغيرات الضابطة		
١	حجم البنك Bank Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية
٢	التداول في البورصة Stock Market	متغير وهمي يأخذ الرقم ١ في حالة البنوك المقيدة في البورصة المصرية، والرقم ٠ في حالة البنوك غير المقيدة

المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على الدراسات السابقة ذات الصلة
* الأصول المدرة للدخل عبارة عن: إجمالي الأصول مطروحاً منه (الأصول الثابتة، أصول أخرى، الأصول غير الملموسة، والأصول الضريبية المؤجلة).
* الأصول السائلة تتمثل في: نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي، أرصدة لدى البنوك الأخرى، وأذون الخزنة.

٤/١/٣ الفروض البحثية

الفرض الأول: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في مصر قبل وبعد جائحة كورونا"
الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في مصر"
الفرض الثالث: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المقيدة والبنوك غير المقيدة في البورصة المصرية، تتعلق بمؤشرات السلامة المالية أثناء جائحة كورونا".

٥/١/٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

١. اختبار T (Independent Sampled t-test) لتحديد مدى معنوية الفروق بين متوسطي مجتمعين مرتبطين Means وهما مؤشرات السلامة المالية قبل وبعد جائحة كورونا، وكذلك الفروق بين البنوك المقيدة والغير مقيدة في البورصة المصرية.
٢. تحليل الارتباط Correlation Analysis لاختبار جوهرية العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل الارتباط (بيرسون).

٢/٣ اختبار الفروض الإحصائية واستخلاص النتائج

يتناول هذا الجزء مناقشة نتائج التحليل الإحصائي بما في ذلك الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث، ثم اختبار وتحليل فروض البحث وذلك على النحو التالي:

١/٢/٣ الإحصاء الوصفي لمؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية

١/١/٢/٣ الإحصاء الوصفي لمؤشرات الربحية Profitability

يوضح الجدول التالي وصفاً تفصيلياً لمؤشرات ربحية البنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا:

جدول رقم (٣/٤): وصف إحصائي لمؤشرات الربحية

NIM		EPS		ROE		ROA		البيان
بعد الجائحة	قبل الجائحة							
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	العينة (عدد البنوك)
٥٤	٥٤	٥١	٥١	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	عدد المشاهدات
١,١٣٧	١,١٠٨	٢,١٩٧	٢,٩٤٣	٧,١٩٧	٩,٢٧٠	٠,٧٠٦	٠,٨٠٤	الوسط
١,١٥٥	١,١٤٠	٠,٩٦٠	١,٤٦٠	٧,٠٨٠	٩,٨٠٠	٠,٧٠٠	٠,٧٢٥	الوسيط
٠,٢٧٦	٠,٣٥٦	٤,١٢٦	٦,١٢٨	٢,٥٣٧	٤,٣٧٦	٠,٢٦٣	٠,٣٥٨	الانحراف المعياري
٠,٦٥	٠,٢٥	٠,٠٦-	٠,١٦	٠,٩١	٣,٣٠	٠,١٤	٠,٢٤	الحد الأدنى
١,٦٦	١,٦٠	١٩,٣٣	٢٩,٩٤	١٧,٤١	٣٢,٨٦	١,٤٨	١,٦٥	الحد الأقصى

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (٣-٤) نسب كلاً من معدل العائد على الأصول ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE، وربحية السهم EPS، ويمكن القول أن هناك اتجاه نحو انخفاض هذه النسب نتيجة تداعيات جائحة كورونا، حيث كان الوسط الحسابي لهذه النسب على الترتيب (٠,٨٠٤، ٩,٢٧٠، ٢,٩٤٣) تغيرت بالنقصان بعد إلى (٠,٧٠٦، ٧,١٩٧، ٢,١٩٧) ونفس الشيء بالنسبة للوسيط، مما يشير إلى تأثير سلبي واضح لجائحة كورونا على مؤشرات الربحية، أما هامش صافي العائد من الفوائد NIM فقد ارتفع الوسط الحسابي له من ١,١٠٨ إلى ١,١٣٧، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانخفاض تكلفة الودائع نتيجة التأثير بتداعيات الجائحة.

وقد أعلن ١٤ بنكاً تراجع صافي أرباحها بنسب متفاوتة نتيجة السياسات التحوطية المتبعة لمواجهة أية تداعيات لجائحة كورونا، وتجنب جزء من الأرباح في هيئة مخصصات يتم استخدامها في حالة زيادة حالات التعثر لدى العملاء بسبب الأزمة. وكان بنك كريدي أجريكول صاحب المركز الأول من حيث نسبة تراجع الأرباح خلال أول ٩ أشهر من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤٤,٧٩%، يليه بنك فيصل الإسلامي في المركز الثاني بنسبة تراجع للأرباح ٣٥,٧٤%. بينما جاء بنك قناة السويس في المركز الأخير بين الـ ١٤ بنك من حيث نسبة تراجع الأرباح بنسبة ٢,٣١%، وجاء البنك المصري الخليجي في المركز قبل الأخير بنسبة تراجع ٢,٥٦%. ويوضح الجدول التالي قائمة الـ ١٤ بنكاً بصافي أرباحهم خلال فترة أول ٩ أشهر في العام ٢٠٢٠ وخلال فترة المقارنة مع عام ٢٠١٩، ونسب التراجع في صافي الأرباح بحسب قوائمها المالية:

جدول رقم (٣/٥): نسبة التراجع في أرباح البنوك خلال الربع الثالث ٢٠٢٠

(الأرقام بالجنيه المصري)

الترتيب	اسم البنك	نسبة التراجع	الربع الثالث ٢٠٢٠	الربع الثالث ٢٠١٩
١	كريدو أجريكول	%٤٤,٧٩	١,٠٣١,٢٨٤,٠٠٠	١,٨٦٧,٩٣٢,٠٠٠
٢	فيصل الإسلامي المصري	%٣٥,٧٤	١,٣٢٣,٢٥٦,٠٠٠	٢,٠٥٩,٢٧١,٠٠٠
٣	الكويت الوطني	%٣٤,١٣	١,٠٩٧,٤٨٨,٠٠٠	١,٦٦٦,٢٣٢,٠٠٠
٤	الإمارات دبي الوطني	%٣٠,٥٨	٩٤٥,٣٤٨,٠٠٠	١,٣٦١,٧١٣,٠٠٠
٥	الأسكندرية	%١٧,٤٨	٢,٠١٥,٥٣٥,٠٠٠	٢,٤٤٢,٦٠٤,٠٠٠
٦	بلوم مصر	%١٥,٥٢	٦٣٠,٥٩٠,٧٣٢	٧٤٦,٤٥١,٢٧٧
٧	التجاري الدولي	%١٣,٤١	٧,٣٩٥,٥٦٧,٠٠٠	٨,٥٤١,١٢٢,٠٠٠
٨	القاهرة	%١٢,٣٨	٢,٥٢٢,٩٥٩,٠٠٠	٢,٨٧٩,٣٣٧,٠٠٠
٩	قطر الأهلي الوطني	%١٠,٢١	٥,٥٧٢,٢٢٤,٩٧٩	٦,٢٠٥,٩١٨,٤٩٦
١٠	أبو ظبي الإسلامي	%٦,٤٠	٨١٥,٩٩٠,٠٠٠	٨٧١,٧٨٢,٠٠٠
١١	التعمير والإسكان	%٦,٢٩	١,٤٢٤,٨٥٥,٧٥٧	١,٥٢٠,٥٦٢,٢٠٤
١٢	أبو ظبي التجاري	%٥,٢٣	٢٦٩,٠٦٣,٢٢٩	٢٨٣,٩١٨,٤٣٣
١٣	المصري الخليجي	%٢,٥٦	٤٦٦,١٧٥,٠٠٤	٤٧٨,٤٤٠,٤٤٨
١٤	قناة السويس	%٢,٣١	٣٥٥,٩٨٨,٠٠٠	٣٦٤,٤١٠,٠٠٠

المصدر: اعداد الباحثون إعتماًداً على التقارير السنوية للبنوك

ويرجع الباحثون تراجع الربحية تأثراً بالأزمة الراهنة نتيجة قرار البنك المركزي بخفض الفائدة ٣% في مارس ٢٠٢٠، وهو ما تسبب في انخفاض العائد على استثمارات البنك في مقابل ارتفاع تكلفة العائد على المدخرات، كما كان لقرار إلغاء العمولات على التحويلات، وماكينات الصراف الآلي، والبطاقات الائتمانية حتى نهاية العام، تأثير واضح على ربحية البنوك.

٢/١/٢/٣ الإحصاء الوصفي لمؤشرات السيولة Liquidity

يوضح الجدول التالي وصفاً تفصيلياً لمؤشرات السيولة للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا:

جدول رقم (٣/٦): وصف إحصائي لمؤشرات السيولة

البيان	LIQ		LTD		DTA	
	قبل الجائحة	بعد الجائحة	قبل الجائحة	بعد الجائحة	قبل الجائحة	بعد الجائحة
العينة (عدد البنوك)	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
عدد المشاهدات	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
الوسط	٣٧,٣٩٣	٢٨,٩٣١	٤٥,٩٧٢	٤٩,١٢٥	٨٢,٧٠٢	٨١,٨٧٥
الوسيط	٣٦,٢٠٥	٣٠,٢٨٠	٤٦,١٧٠	٤٩,٦٠٠	٨٣,٩٧٠	٨٢,٢٤٥
الانحراف المعياري	١٢,٦٢٧	١٢,٩٢٨	١٥,٠٣٣	١٦,٨٧٨	٥,١٨٨	٤,٩٠٨
الحد الأدنى	١٢,١٢	٨,٣٧	١١,٥٧	١٠,٠١	٧٠,٢٩	٦٨,٦٣
الحد الأقصى	٦٠,٠٠	٥١,٨٢	٧١,٢٦	٧١,٩٦	٨٩,٨٣	٨٩,١٥

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (٣/٦) أن البنوك المصرية دخلت هذه الأزمة في وضع جيد نسبياً بعد عملية إعادة هيكلة على مدى سنوات، إذ يتضح أن هذه البنوك لديها سيولة جيدة؛ حيث تحتفظ البنوك بنسبة عالية من الأصول عالية السيولة بلغت ٣٧,٣٩%، كما أن نسبة القروض للودائع لا زالت عند مستوى ٤٥% تقريباً، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعديد من البنوك العاملة في عدد من الدول المجاورة^١ والتي تقترب فيها هذه النسبة إلى ١٠٠%. وقد تأثرت مؤشرات السيولة بجائحة كورونا حيث انخفضت نسبة الأصول السائلة LIQ إلى ٢٨,٩٣١%، في المقابل ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع LTD إلى ٤٩,١٢٥%، وهذا يدل على أن الإقراض يمثل الاختيار الأنسب لتوظيف حجم الودائع خلال تداعيات هذه الأزمة.

٣/١/٢/٣ الإحصاء الوصفي لمؤشرات جودة الائتمان Credit (Assets) Quality

يوضح الجدول التالي وصفاً تفصيلياً لمؤشرات جودة الائتمان قبل وبعد جائحة كورونا:

جدول رقم (٣/٧): وصف إحصائي لمؤشرات جودة الائتمان

البيان	LLP		NPL		COV		LtA	
	قبل الجائحة	بعد الجائحة						
العينة (عدد البنوك)	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
عدد المشاهدات	٥٤	٥١	٤٨	٤٨	٤٨	٤٣	٥٤	٥٤
الوسط	٦,٢٥١	٥,٩٧٢	٥,٧٦٨	٤,٧٧٣	١٣٥,٠	١٣٤,٢	٣٧,٧٠	٣٩,٨١
الوسيط	٥,٤٨٥	٤,٩٤٠	٤,٠٨٠	٣,٩٧٠	١١٧,٠	١٣٠,٢	٣٧,٢٤	٤٠,٠٥
الانحراف المعياري	٣,٤٥١	٣,٠٧٩	٤,٦٦١	٢,٩٩٨	٥٦,٩٢	٤٣,٠٤	١١,٧٤	١٢,٩٢
الحد الأدنى	١,٩٠	١,٩٣	٠,٨٩	١,٥٢	٧٢,٠٩	٥٣,٢٤	٩,٧٢	٨,٤٨
الحد الأقصى	١٧,٠٥	١٤,٧٧	٢١,٤٣	١٧,٢٠	٣٢١,١	٢٥٧,١	٥٩,٠٩	٦٠,٩٢

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق التغيرات التي حدثت على مؤشرات جودة الائتمان والمتمثلة في نسبة مخصصات خسائر القروض LLP، نسبة القروض المتعثرة NPL، ونسبة تغطية القروض المتعثرة COV، حيث لاحظنا أن هذه النسب قد انخفضت؛ حيث كان الوسط الحسابي لهذه النسب (٦,٢٥١، ٥,٧٦٨، ١٣٥,٠) انخفض إلى (٥,٩٧٢، ٤,٧٧٣، ١٣٤,٢) على الترتيب. وبالرغم من النتيجة السابقة فقد عززت البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري مخصصاتها خلال الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، لاحتواء مخاطر أزمة جائحة كورونا وتأثيراتها المتوقعة على العملاء المقترضين. وقد أظهر المسح الميداني على القوائم المالية بالعملة المحلية^٢ للبنوك عينة الدراسة، أن نحو ١٣ منها رفعت مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بنسبة تتراوح بين ١% إلى ٣٩% بنهاية سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بنهاية سبتمبر ٢٠١٩، بينما تراجع في ثلاثة فقط.

١- بلغت نسبة القروض إلى الودائع للقطاع المصرفي السعودي ككل حوالي ٩١,٥% بنهاية الربع الثالث عام ٢٠٢٠، وهي نسبة كبيرة وتعني نمو محفظة الإقراض بشكل متزايد، مع وجود قدرة إضافية على الإقراض.

٢- التقارير المالية لبنكي الشركة المصرفية العربية الدولية، والعربي الأفريقي الدولي بالدولار الأمريكي.

ويوضح الجدول التالي تطور مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك عينة الدراسة:

جدول رقم (٣/٨): تطور مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

(الأرقام بالجنيه المصري)

الترتيب	اسم البنك	معدل الزيادة	الربع الثالث ٢٠٢٠	الربع الثالث ٢٠١٩
١	المصري الخليجي	٣٩,٥٢%	١,٤٩٦,٩٠٤٠,٦٩١	١,٠٧٢,٩١٢,٨٠٠
٢	القاهرة	٣٧,٠٨%	٦,١٢٩,٦٣٦,٠٠٠	٤,٤٧١,٤١٨,٠٠٠
٣	الأهلى الكويتى	٣٦,٤٧%	٦٥٤,٦٨٦,٣٤٤	٤٧٩,٧٤٣,٤٨٦
٤	كريدى أجريكول	٣٤,٨٢%	١,٢٧٠,٤٤٨,٠٠٠	٩٤٢,٣٠٢,٠٠٠
٥	الإمارات دى الوطنى	٣٣,٠١%	١,١٣٥,٨٦١,٠٠٠	٨٥٣,٩٥٤,٠٠٠
٦	بلوم مصر	٢٨,٧٢%	٧١٠,٣٨٤,٩٥٤	٥٥١,٨٧٨,٠٨٥
٧	أبو ظبى الإسلامى	٢٥,٠٣%	٢,٣٠٩,٨٦٢,٠٠٠	١,٨٤٧,٤٢٧,٠٠٠
٨	التجارى الدولى	٢٥,٠٠%	١٥,٣٨٩,٠٩٥,٠٠٠	١٢,٣١٠,٩٠٥,٠٠٠
٩	قطر الأهلى الوطنى	٢٣,٢٢%	٨,٦٤٣,٧٩٤,٩٧٩	٧,٠١٤,٧٦٠,٤٤٨
١٠	التعمير والإسكان	١٣,١٧%	٢,٠٦٤,٩٣١,٥٥٦	١,٨٢٤,٥٦٨,٦٢٠
١١	البركة مصر	٩,٢٨%	١,٥٧١,٦٦٢,٢٦٢	١,٤٣٨,١٧٥,٧٠٦
١٢	الكويت الوطنى	٨,١٣%	٧٩٠,٦٤١,٠٠٠	٧٣١,١٨٣,٠٠٠
١٣	قناة السويس	٠,٧٠%	٢,٨٩٤,٣٧١,٠٠٠	٢,٨٧٤,٣٣٠,٠٠٠
١٤	الأسكندرية	(١١,٩٣%)	٢,٢٩٥,٦٥٩,٠٠٠	٢,٦٠٦,٦٧٤,٠٠٠
١٥	أبو ظبى التجارى	(٢٤,٥٢%)	٧٢٦,٩٠٢,٣١٣	٩٦٣,٠٤١,٣٢٦
١٦	فيصل الإسلامى المصرى	(٣٧,٤١%)	٥٨١,٤٢٦,٠٠٠	٩٢٨,٩٣٧,٠٠٠

المصدر: اعداد الباحثون إعتتماداً على التقارير السنوية للبنوك

وكما يتضح من الجدول السابق، فقد رفع البنك التجارى الدولى مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بنسبة ٢٥% لتصل إلى ١٥,٤ مليار جنيه نهاية سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ١٢,٣ مليار جنيه فى سبتمبر ٢٠١٩. وفى بنك QNB الأهلى، أظهرت القوائم ارتفاع المخصصات بنسبة ٢٣,٢٢% لتصل إلى مستوى ٨,٦٤٣ مليار جنيه مقارنةً بمستوى ٧,٠١٤ مليار جنيه. وصعدت مخصصات خسائر الاضمحلال لدى بنك القاهرة بنسبة ٣٧,٠٨%، لتسجل ٦,١٢٩ مليار جنيه، مقابل ٤,٤٧١ مليار جنيه. وعلى العكس من ذلك، تراجع المخصصات فى بنوك: الأسكندرية، أبو ظبى التجارى، وفيصل الإسلامى، بنسب ١١,٩%، ٢٤,٥%، ٣٧,٤% على التوالى فى نهاية سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بالوضع نهاية سبتمبر ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بتأثير جائحة كورونا على القروض المتعثرة على البنوك، فكان من المحتمل كان من المحتمل أن هذه الأزمة ستزيد بشكل حاد من حجم القروض المتعثرة؛ إلا أن حجم التأثير لن يتضح قبل الإفصاح عن التقارير السنوية للربع الأول من عام ٢٠٢١، إذ إنه لم يكن لدينا هناك أي عميل تخلف عن السداد خلال العام المالى ٢٠٢٠، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى "تجميد الديون"، نتيجة القرار الذي اتخذه البنك المركزي المصرى فى مارس ٢٠٢٠، بتأجيل سداد القروض للأفراد والشركات لمدة ستة أشهر.

Financial Risk الإحصاء الوصفي لمؤشرات المخاطر المالية ٤/١/٢/٣

يوضح الجدول التالي وصفاً تفصيلياً لمؤشرات المخاطر المالية قبل وبعد جائحة كورونا:

جدول رقم (٣/٩): وصف إحصائي لمؤشرات المخاطر المالية

Assets		Securities		FGAP		Credit		البيان
بعد الجائحة	قبل الجائحة							
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	العينة (عدد البنوك)
٤٤	٥٠	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	عدد المشاهدات
٥٦,١٣	٥٦,٦٨	٢٧,١٧	٢١,١١	٤٢,١-	٤٥,٠-	٣١,٦٧	٢٩,١٩	الوسط
٥٦,٨٧	٥٤,٤٥	٢٥,٢٦	١٩,٩٠	٣٩,٦-	٤٥,٥-	٢٢,٩٦	٢١,٣٢	الوسيط
١٢,٢١	١١,٤٢	١٤,٥٧	١١,١٦	١٥,٣٤	١٣,٨٥	٢٨,٠٧	٢٤,٥٥	الانحراف المعياري
٣٦,٢١	٣٤,٩٧	٤,٨٠	٤,٥٥	٧٦,٢-	٧٤,٣-	١١,٣٢	١١,٧٦	الحد الأدنى
٨٧,٤٢	٧٩,٢٦	٦٥,٠٨	٥٢,٩٧	٢٠,٢-	٢١,٩-	١٤٦,٠	١٢٤,٩	الحد الأقصى

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق التغيرات التي حدثت لمؤشرات المخاطر المالية، حيث اتضح أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (مخاطر الائتمان) قد ارتفعت نتيجة زيادة متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المخصصات الائتمانية؛ حيث ارتفع الوسط الحسابي من ٢٩,١٩ إلى ٣١,٦٧. بالإضافة لانخفاض الفجوة التمويلية بين الودائع والقروض، حيث انخفض الوسط الحسابي لمخاطر السيولة من ٤٥,٠ إلى ٤٢,١، بما يؤكد على انخفاض مخاطر الائتمان والسيولة تأثيراً بتداعيات جائحة كورونا. وفيما يتعلق نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول (مخاطر الاستثمارات) قد ارتفع الوسط الحسابي من ٢١,١١ ارتفع إلى ٢٧,١٧، مما يؤكد ارتفاع مخاطر الاستثمارات، ويرجع ذلك نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات المالية على حساب الأصول السائلة.

Solvency الإحصاء الوصفي لمؤشرات الملاءة المالية ٥/١/٢/٣

يوضح الجدول التالي وصفاً تفصيلياً لمؤشرات الملاءة المالية للبنوك قبل وبعد جائحة كورونا:

جدول رقم (٣/١٠): وصف إحصائي لمؤشرات الملاءة المالية

Leverage		Tier1		CAR		البيان
بعد الجائحة	قبل الجائحة	بعد الجائحة	قبل الجائحة	بعد الجائحة	قبل الجائحة	
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	العينة (عدد البنوك)
٤٤	٤٧	٥٢	٥٠	٥٢	٥٠	عدد المشاهدات
٨,٨٥	٧,٨٥	٢٤,١٣	١٥,٤٠	٢٦,٧١	١٧,٧٧	الوسط
٩,٥٠	٨,٠٣	٢٦,٢١	١٥,٢٠	٢٩,٥٣	١٧,٥٦	الوسيط
١,٧١٦	٢,٢٨٤	٥,٧٨٠	٤,٢٠٩	٥,٧٧٥	٣,٥٤٠	الانحراف المعياري
٤,٨٥	٤,٤٩	٩,٤٨	٨,٠١	١٢,٨٧	١٢,٥٢	الحد الأدنى
١١,٩٤	١٢,٢٧	٢٨,٩٣	٢٩,٢٣	٣١,٠١	٣٠,٥٥	الحد الأقصى

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق رقم (٣/١٠) التغييرات التي حدثت على مؤشرات الملاءة المالية والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال CAR، نسبة الشريحة الأولى Tier1، ونسبة الرافعة المالية Leverage، حيث لاحظ الباحث أن هذه النسب قد ارتفعت تأثراً بتداعيات جائحة كورونا عما كانت عليه فترة ما قبل الجائحة، حيث كان الوسط الحسابي لهذه النسب على الترتيب (١٧,٧٧، ١٥,٤٠، ٧,٨٥) ارتفع إلى (٢٦,٧١، ٢٤,١٣، ٨,٨٥). وقد فرضت جائحة كورونا على البنوك المصرية التحوط من المخاطر المحتملة لخسائر الائتمان، ما دفعها خلال العام الماضي إلى تعزيز المخصصات بشكل ملحوظ. هذا ويوضح مؤشر كفاية رأس المال مدى امتلاك البنك لرأس مال كافٍ للتحوط ضد المخاطر.

ويرى الباحثون أنه بالرغم من الأثر السلبي لزيادة المخصصات على الأرباح، إلا أنها تعد مهمة للسلامة المالية للبنوك العاملة في السوق المصرية، كما أن هذه المخصصات بمثابة خسائر مؤقتة ستُرحل فيما بعد إلى أرباح أو لتدعيم المركز المالي للبنك نفسه. وفي الوقت الراهن ليس من الضروري تحقيق أرباح جيدة ولكن السلامة المالية عبر زيادة التحوط من المخاطر. ويتضح لنا أن الأرباح لم تتأثر، حينما نحيد المخصصات جانباً، إذ أن أغلبية البنوك حققت أرباحاً جيدة أعلى من معدلات العام الماضي، لكن نتيجة الاحتياطات والمخصصات انخفضت الأرباح.

٦/١/٢/٣ الإحصاء الوصفي لمؤشرات الأداء المعتمدة على السوق

يوضح الجدول التالي وصفاً تفصيلياً لمقاييس الأداء المعتمدة على السوق قبل وبعد جائحة كورونا:

جدول رقم (٣/١١): وصف إحصائي لمقاييس الأداء المعتمدة على السوق

PtE		MVBV		البيان
بعد الجائحة	قبل الجائحة	بعد الجائحة	قبل الجائحة	
١٨	١٨	١٨	١٨	العينة (عدد البنوك)
٢٧	٢٧	٣٣	٣٣	عدد المشاهدات
١٩,٢٧٦	٢١,٣٣٥	٠,٧٣٣	١,٠٩٠	الوسط
١٥,٣٨٠	١٩,٥٠٠	٠,٥٦٠	٠,٨٠٠	الوسيط
١٠,٦٦٢	١٠,٣٣٥	٠,٤٧٥	٠,٧١٣	الانحراف المعياري
٦,٤١	٦,٢٢	٠,٢٣	٠,٣٥	الحد الأدنى
٤٦,٢٢	٤٣,٩٢	١,٨٩	٢,٦٩	الحد الأقصى

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق التغييرات التي حدثت على مقاييس الأداء المعتمدة على السوق والمتمثلة في نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم P/E، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MVBV، حيث لاحظ الباحث أن هذه النسب قد انخفضت بعد جائحة كورونا عما كانت عليه فترة ما قبل الجائحة، حيث كان الوسط الحسابي لهذه النسب على الترتيب (٢١,٣٣٥، ١,٠٩٠) انخفض إلى (٠,٧٣٣، ١٩,٢٧٦). وتشير النتائج السابقة إلى أن أسهم البنوك المصرية باتت تعاني من ضغوطات كثيرة في ظل احتمالية تزايد معدلات القروض المتعثرة وزيادة المخصصات لمجابهة تداعيات أزمة كورونا.

٢/٢/٣ اختبارات لقياس معنوية الفروق (الفرض البحثي الأول)

اتضح لنا من نتائج الإحصاء الوصفي، أن هناك بعض التغيرات والفروق في مؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية نتيجة التأثير بتداعيات جائحة كورونا، وذلك مقارنةً بفترة ما قبل الجائحة، بعض هذه التغيرات كانت موجبة والبعض الآخر كانت تغيرات سالبة. ولتحديد مدى معنوية الفروق تم الاعتماد على اختبار T (Independent Sampled t-test for Equality of Means) لتحديد مدى معنوية الفروق بين متوسطي مجتمعين مرتبطين Means، ثم يتم إجراء اختبار F (Leven's Test for Quality of Vaiances) لتحديد مدى تشتت هذه التغيرات عن وسطها الحسابي. وفي ضوء هذه الاختبارات يقبل الباحث الفرض الخاص بوجود فروق جوهرية بين كلا الفترتين إذا ما كانت قيمة P.Value أقل من القيمة الحرجة ٠.٠٥. وقد تم إجراء هذه الاختبارات للحكم على صلاحية **الفرض الأول**: "لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا".

١/٢/٢/٣ معنوية الفروق في مؤشرات الربحية Profitability

ويعرض الجدول التالي نتائج اختباري T، F لقياس معنوية الفروق في مؤشرات الربحية وتجانسها:

جدول رقم (٣/١٢): قياس معنوية الفروق في مؤشرات الربحية

Leven's Test for Quality of Vaiances	Paired Sampled t-test for Equality of Means	النسب المالية
F Statistic 8.698 P- Value 0.004	T Statistic 1.631 P- Value 0.106	معدل العائد على الأصول ROA
F Statistic 4.429 P- Value 0.038	T Statistic 3.012 P- Value 0.003	معدل العائد على حقوق الملكية ROE
F Statistic 0.859 P- Value 0.356	T Statistic 0.716 P- Value 0.476	ربحية السهم EPS
F Statistic 3.508 P- Value 0.064	T Statistic -0.486 P- Value 0.641	هامش صافي العائد من الفوائد NIM

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (٤) انخفاض الوسط الحسابي والوسيط لمعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة ٢٢,٣٦%، ٢٧,٧٥% على الترتيب. ولتحديد مدى معنوية تلك الفروق قام الباحث بالرجوع إلى جدول رقم (١٢) من خلال اختبار T، حيث وجد الباحث أن قيمة P-Value=0.003 وهي أقل من ٥%، وبالرجوع إلى نتائج اختبار F لقياس مدى تجانس التغيرات، والذي أظهر أن قيمة P-Value=0.038 وهي أقل من ٥%، وبالتالي فإن معدل العائد على حقوق الملكية قد تأثر بتداعيات جائحة كورونا، أي أن هناك فروق معنوية لمعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا. كما اتضح من نتائج الجدول رقم (١٢) عدم معنوية الفروق الخاصة بمعدل العائد على الأصول وربحية السهم، والنتيجة عن الانخفاض في قيمة الوسط الحسابي والوسيط لكل منهم بنسبة ١٢,١٩%، ٣,٤٥% لمعدل العائد على الأصول، ٢٥,٣٥%، ٣٤,٢٥% لربحية السهم، على الترتيب، ذلك بعد جائحة كورونا. وبالمثل، فإن الفروق الخاصة بهامش صافي العائد من الفوائد لم تثبت معنويتها.

٢/٢/٢/٣ معنوية الفروق فى مؤشرات السيولة Liquidity

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبارى T، F لقياس معنوية الفروق فى مؤشرات السيولة وتجانسها:
جدول رقم (٣/١٣): قياس معنوية الفروق فى مؤشرات السيولة

Leven's Test for Quality of Vaiances	Paired Sampled t-test for Equality of Means	النسب المالية
F Statistic 0.255 P- Value 0.615	T Statistic 3.441 P- Value 0.001	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالى الأصول L.Assets
F Statistic 1.723 P- Value 0.192	T Statistic -1.025 P- Value 0.308	نسبة القروض إلى الودائع (LtD)
F Statistic 0.019 P- Value 0.892	T Statistic 0.850 P- Value 0.397	نسبة الودائع إلى الأصول (DtA)

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من الجدول رقم (٦) اتجاه نسبة الأصول السائلة نحو الانخفاض بمعدل ٢٢,٦٣%، ١٦,٣٦% لكل من الوسط الحسابى والوسيط على الترتيب، وبالنظر إلى قيمة P-Value لاختبار T نجد أنهما أقل من ٥%، وبالتالي فإن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالى الأصول قد تأثرت بتداعيات الجائحة. وبالرغم من ارتفاع الوسط الحسابى لنسبة القروض إلى الودائع بمعدل ٦,٨٦% إلا أن هذه الفروق غير معنوية.

٣/١/٢/٣ معنوية الفروق فى مؤشرات جودة الائتمان Credit (Assets) Quality

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبارى T، F لقياس معنوية الفروق فى مؤشرات جودة الائتمان:
جدول رقم (٣/١٤): قياس معنوية الفروق فى مؤشرات جودة الائتمان

Leven's Test for Quality of Vaiances	Paired Sampled t-test for Equality of Means	النسب المالية
F Statistic 0.591 P- Value 0.444	T Statistic 0.436 P- Value 0.664	نسبة مخصص خسائر القروض LLP
F Statistic 6.794 P- Value 0.011	T Statistic 1.244 P- Value 0.217	نسبة القروض المتعثرة NPL
F Statistic 2.735 P- Value 0.102	T Statistic 0.080 P- Value 0.936	نسبة تغطية القروض المتعثرة Coverage
F Statistic 1.694 P- Value 0.196	T Statistic -0.889 P- Value 0.376	نسبة القروض إلى إجمالى الأصول DtA

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

اتضح من نتائج الجدول رقم (٧) تغير الوسط الحسابى لنسبتي مخصص خسائر القروض، والقروض المتعثرة بمعدل ٤,٤٦%، ١٧,٢٥% على الترتيب. وهذا التغير يشير إلى إتجاه هذه النسبة إلى الانخفاض بما يعنى تحسن ولو بسيط فى مؤشرات جودة الائتمان للبنوك المصرية، وذلك بالرغم من أن هذه البنوك قد زادت من حجم مخصصاتها الائتمانية لتغطية الخسائر المتوقعة نتيجة تداعيات جائحة كورونا. وقد تبين من نتائج الجدول رقم (١٤) عدم وجود فروق معنوية فى مؤشرات جودة الائتمان للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا.

ويمكن تفسير انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض بالرغم من زيادة حجم المخصص إلى ارتفاع حجم القروض وخاصةً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة تراجع أسعار الفائدة على الإقراض وخفض تكلفة التمويل، كما أن تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية^١ فى السوق المصرى خلال عام ٢٠٢٠ قد منح انتعاشة قوية لقطاع الائتمان.

ويرجع التحسن الفورى فى مؤشرات جودة الائتمان بعد جائحة كورونا للأسباب التالية:

١. المبادرات التى أطلقها البنك المركزى المصرى، على سبيل المثال: تأجيل كافة المستحقات الائتمانية من المؤسسات والأفراد لمدة ٦ أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر فى السداد.

٢. انخفاض تكلفة الإقراض نتيجة تخفيض البنك المركزى المصرى لأسعار الفائدة على الإقراض بنسبة ٣% منتصف مارس ٢٠٢٠، أى مع بداية تقشى أزمة كورونا فى مصر، وذلك لمواجهة عمليات التعثر التى قد تطرأ نتيجة تداعيات كورونا.

٣. تحوط البنوك والشركات فى دراسة الائتمان.

٤/٢/٢/٣ معنوية الفروق فى مؤشرات المخاطر المالية Financial Risk

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبارى T، F لقياس معنوية الفروق فى مؤشرات المخاطر المالية:

جدول رقم (٣/١٥): قياس معنوية الفروق فى مؤشرات المخاطر المالية

Leven's Test for Quality of Vaiances	Paired Sampled t-test for Equality of Means	النسب المالية
F Statistic 0.213 P- Value 0.645	T Statistic -0.488 P- Value 0.626	نسبة حقوق الملكية إلى القروض (Credit Risk)
F Statistic 1.327 P- Value 0.252	T Statistic -1.045 P- Value 0.298	الفجوة التمويلية (مخاطر السيولة) (FGAP)
F Statistic 2.290 P- Value 0.133	T Statistic -2.423 P- Value 0.017	مخاطر الاستثمارات Securities Risk
F Statistic 0.001 P- Value 0.972	T Statistic 0.224 P- Value 0.823	مخاطر الأصول المصرفية Risk of Bank Assets

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من الجدول رقم (٩) ارتفاع الوسط الحسابى والوسيط لمخاطر الاستثمارات بمعدل ٢٨,٧١%، ٢٦,٩٣% على الترتيب نتيجة جائحة كورونا، وذلك ويرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة حجم الاستثمارات المالية على حساب الأصول السائلة والقروض، ولتحديد مدى معنوية تلك الفروق من خلال اختبار T أتضح الباحث أن قيمة P-Value أقل من ٥%، وبالتالي فإن نسبة الاستثمارات إلى إجمالى الأصول قد تأثرت بجائحة كورونا، أى أنه هناك فروق معنوية لمخاطر الاستثمارات فى البنوك المصرية قبل وبعد الجائحة. ولم تثبت معنوية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر الأصول المصرفية، نتيجة ارتفاع أن قيمة P-Value عن ٥%.

١- ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر ٢٠٢٠ بمعدل سنوى ١١,٦%، لتسجل نحو ٢٢,١ مليار دولار مقابل ١٩,٨ مليار دولار خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

٥/٢/٢/٣ معنوية الفروق فى مؤشرات الملاءة المالية Solvency

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبارى T، F لقياس معنوية الفروق فى مؤشرات الملاءة المالية:

جدول رقم (٣/١٦): قياس معنوية الفروق فى مؤشرات الملاءة المالية

Leven's Test for Quality of Vaiances	Paired Sampled t-test for Equality of Means	النسب المالية
F Statistic 20.746 P- Value 0.000	T Statistic -9.378 P- Value 0.000	معيار كفاية رأس المال (CAR)
F Statistic 7.378 P- Value 0.008	T Statistic -8.687 P- Value 0.000	نسبة الشريحة الأولى من رأس المال (Tier1)
F Statistic 5.005 P- Value 0.028	T Statistic -2.351 P- Value 0.021	نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٠) ارتفاع الوسط الحسابى والوسيط لكل من: معيار كفاية رأس المال بمعدل ٥٠,٣١%، ٦٨,١٧%، نسبة الشريحة الأولى لرأس المال بمعدل ٥٦,٦٩%، ٧٢,٤٣%، ونسبة الرافعة المالية بمعدل ١٢,٧٤%، ١٨,٣١% على الترتيب. ولتحديد مدى معنوية تلك الفروق من خلال اختبار T وجد الباحث أن قيمة P-Value أقل من ٥%، وبالرجوع إلى نتائج اختبار F لقياس مدى تجانس التغيرات، والذى أظهر أن قيمة P-Value أقل من ٥%، وذلك لجميع النسب السابق ذكرها، وبالتالي فإن مؤشرات الملاءة المالية قد تأثرت بتداعيات جائحة كورونا، أى أنه هناك فروق معنوية لمؤشرات الملاءة المالية فى البنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا، كما أن هذه الفروق متجانسة.

وقد صدر قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، والذى يهدف إلى تعزيز الملاءة المالية واستقلالية البنك المركزى وحماية حقوق العملاء وتدعيم الاستقرار المالى؛ حيث شمل القانون زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك ليصبح ٥ مليارات جنيه بالنسبة للبنوك المتخذة شكل شركة مساهمة مصرية و ١٥٠ مليون دولار أمريكى لفروع البنوك الأجنبية بهدف تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنوك، كما لزم القانون كل بنك بإعداد خطط إعادة هيكلة والزم البنك المركزى بإعداد خطة تسوية لكل بنك.

٦/٢/٢/٣ معنوية الفروق فى مؤشرات الأداء المعتمدة على السوق

ويعرض الجدول التالى نتائج اختبارى T، F لقياس معنوية الفروق فى مؤشرات السوق وتجانسها:

جدول رقم (٣/١٧): قياس معنوية الفروق فى مؤشرات السوق

Leven's Test for Quality of Vaiances	Paired Sampled t-test for Equality of Means	النسب المالية
F Statistic 4.761 P- Value 0.033	T Statistic 2.396 P- Value 0.019	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MVBV)
F Statistic 0.003 P- Value 0.959	T Statistic 0.720 P- Value 0.474	نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم (P/E)

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من الجدول رقم (١١) انخفاض الوسط الحسابى والوسيط لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بمعدل ٣٢,٧٥%، ٣٠% على الترتيب، كما اتضح أن قيمة P-Value فى اختبارى T، F أقل من ٥%، وبالتالي فإن هذه النسبة قد تأثر بتداعيات جائحة كورونا. وقد تراجعت أسعار أسهم البنوك المقيدة فى البورصة المصرية وذلك بالتزامن مع هبوط غالبية أسواق الأسهم العالمية تأثراً بجائحة كورونا، فضلاً عن هبوط أسعار النفط.

ويعرض الجدول التالى رقم (١٨-٣) التغير فى أسعار أسهم البنوك المقيدة فى البورصة المصرية فى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠ مقارنةً بنظيره عام ٢٠١٩:

جدول رقم (٣/١٨): نسبة التراجع فى أسهم البنوك خلال الربع الثالث ٢٠٢٠

(الأرقام بالجنيه المصرى)

الترتيب	اسم البنك	نسبة التراجع	الربع الثالث ٢٠٢٠	الربع الثالث ٢٠١٩
١	قطر الأهلى الوطنى	٦٤,٦٠%	١٤,٨٧	٤٢,٠٠
٢	كريدى أجريكول	٣٦,١٢%	٢٦,٥١	٤١,٥٠
٣	الكويت الوطنى	٣١,٦٣%	٢٧,٥٠	٤٠,٢٢
٤	الشركة المصرفية العربية الدولية	٣١,٥٨%	١١١,١٤	٧٦,٠٤
٥	فيصل الإسلامى المصرى	٢١,١٥%	١١,١١	١٤,٠٩
٦	المصرى الخليجى	١٥,٩٥%	٧,٢٧	٨,٦٥
٧	التجارى الدولى	١٤,١٨%	٦٦,٥٦	٧٧,٥٦
٨	البركة مصر	١٢,٦٤%	١٠,٣٧	١١,٨٧
٩	أبو ظبى الإسلامى	١٢,٤٢%	١١,١٤	١٢,٧٢
١٠	التعمير والإسكان	١٠,٢٤%	٣٩,٧١	٤٤,٢٤

المصدر: اعداد الباحثون إعتياداً على التقارير السنوية للبنوك

وكان بنك قطر الأهلى الوطنى صاحب المركز الأول من حيث نسبة تراجع أسعار الأسهم خلال أول ٩ أشهر من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٤,٦٠%، يليه بنك كريدى أجريكول فى المركز الثانى بنسبة تراجع للأرباح ٣٦,١٢%. بينما جاء بنك التعمير والإسكان فى المركز الأخير بين الـ ١٠ بنوك من حيث نسبة تراجع الأرباح بنسبة ١٠,٢٤%. ويعتبر بنك قناة السويس هو البنك الوحيد الذى ارتفعت أسعار أسهمه بمعدل ١٨,٥٠% خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٩ (بسعر سهم ٦,٩٢ جنيه مصرى) إلى سبتمبر ٢٠٢٠ (بسعر سهم ٨,٢٠ جنيه مصرى). وقد اتضح لنا أن أسعار أسهم البنوك المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية تعكس أداء (ربحية) هذه البنوك.

ومن خلال النتائج السابقة لاختبار T اتضح لنا وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية - باستثناء مؤشرات جودة الائتمان- للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا. وتتمثل هذه المؤشرات فى: معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالى الأصول، نسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالى الأصول (مخاطر الاستثمارات)، مؤشرات الملاءة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتعتبر هذه المؤشرات هى الأكثر تأثراً بتداعيات جائحة كورونا.

٣/٢/٣ اختبار تحليل الارتباط بيرسون (الفرض البحثى الثانى)

من الأساليب الإحصائية التى تستخدم لقياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة المعبرة عنها جائحة كورونا، والمتغيرات التابعة المتمثلة فى مؤشرات السلامة المالية، أسلوب تحليل الارتباط بيرسون Pearson Correlation لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وذلك للحكم على مدى صحة الفرض الثانى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة فى مصر".

١/٣/٢/٣ تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الربحية Profitability

يعرض الجدول التالى نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين جائحة كورونا ومؤشرات الربحية:

جدول رقم (٣/١٩): تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الربحية

NIM	EPS	ROE	ROA	Corona	
٠,٠٤٥ (٠,٦٤١)	٠,٠٧١- (٠,٤٧٦)	**٠,٢٨١- (٠,٠٠٣)	٠,١٥٦ - (٠,١٠٦)	١	Corona
**٠,٧٥٣ (٠,٠٠٠)	*٠,٢٢٩ (٠,٠٢٠)	**٠,٧٠٩ (٠,٠٠٠)	١	٠,١٥٦- (٠,١٠٦)	ROA
**٠,٤٦٦ (٠,٠٠٠)	٠,١٥٣ (٠,١٢٦)	١	**٠,٧٠٩ (٠,٠٠٠)	**٠,٢٨١- (٠,٠٠٣)	ROE
٠,١٣٦ (٠,١٧٢)	١	٠,١٥٣ (٠,١٢٦)	*٠,٢٢٩ (٠,٠٢٠)	٠,٠٧١- (٠,٤٧٦)	EPS
١	٠,١٣٦ (٠,١٧٢)	**٠,٤٦٦ (٠,٠٠٠)	**٠,٧٥٣ (٠,٠٠٠)	٠,٠٤٥ (٠,٦٤١)	NIM

** الارتباط معنوى عند مستوى دلالة ١% * الارتباط معنوى عند مستوى دلالة ٥%

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٩) وجود علاقة ارتباط عكسى بين جائحة كورونا ومعدل العائد على حقوق الملكية، عند مستوى معنوية ١%، وفى المقابل فإن العلاقة العكسية بين جائحة كورونا وكلامن: معدل العائد على الأصول، وربحية السهم، لم يستدل على معنويتها. وقد اتضح عدم وجود علاقة ارتباطية بين جائحة كورونا وهامش صافى العائد من الفوائد.

٢/٣/٢/٣ تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات السيولة Liquidity

يعرض الجدول التالى نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين جائحة كورونا ومؤشرات الربحية:

جدول رقم (٣/٢٠): تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات السيولة

DTA	LTD	LIQ	Corona	
٠,٠٨٢- (٠,٣٩٧)	٠,٠٩٩ (٠,٣٠٨)	**٠,٣١٧- (٠,٠٠١)	١	Corona
٠,٠٨٠ (٠,٤١١)	**٠,٤٢٥- (٠,٠٠٠)	١	**٠,٣١٧- (٠,٠٠١)	LIQ

**٠,٤٦١-	١	**٠,٤٢٥-	٠,٠٩٩	LTD
(٠,٠٠٠)		(٠,٠٠٠)	(٠,٣٠٨)	
١	**٠,٤٦١-	٠,٠٨٠	٠,٠٨٢-	DTA
	(٠,٠٠٠)	(٠,٤١١)	(٠,٣٩٧)	

** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ١%

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢٠) وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين جائحة كورونا ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، عند مستوى معنوية ١%، بما يعني أن جائحة كورونا قد ترتب عليها انخفاض نسبة الأصول السائلة. كما اتضح وجود علاقة ارتباط طردى لنسبة القروض إلى الودائع وجائحة كورونا، ولكنها غير معنوية.

٣/٣/٢/٣ تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات جودة الائتمان Credit Quality

يعرض الجدول التالي نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين جائحة كورونا ومؤشرات جودة الائتمان:

جدول رقم (٣/٢١): تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات جودة الائتمان

LtA	COV	NPL	LLP	Corona	
٠,٠٨٦	٠,٠٠٨-	٠,١٢٧-	٠,٠٤٣-	١	Corona
(٠,٣٧٦)	(٠,٩٣٦)	(٠,٢١٧)	(٠,٦٦٤)		
**٠,٤٧٦-	٠,١٩٧-	**٠,٨٠٥	١	٠,٠٤٣-	LLP
(٠,٠٠٠)	(٠,٠٦١)	(٠,٠٠٠)		(٠,٦٦٤)	
**٠,٤٢٦-	**٠,٥٠٠-	١	**٠,٨٠٥	٠,١٢٧-	NPL
(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)		(٠,٠٠٠)	(٠,٢١٧)	
**٠,٢٨٦	١	**٠,٥٠٠-	٠,١٩٧-	٠,٠٠٨-	COV
(٠,٠٠٦)		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٦١)	(٠,٩٣٦)	
١	**٠,٢٨٦	**٠,٤٢٦-	**٠,٤٧٦-	٠,٠٨٦	LtA
	(٠,٠٠٦)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٣٧٦)	

** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ١%

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢١) وجود علاقة ارتباط عكسي بين جائحة كورونا ومؤشرات جودة الائتمان (نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض المتعثرة، ونسبة تغطية القروض المتعثرة)، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية.

٤/٣/٢/٣ تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات المخاطر المالية Financial Risk

يعرض الجدول التالي نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين جائحة كورونا ومؤشرات المخاطر المالية:

جدول رقم (٣/٢٢): تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات المخاطر المالية

Assets	Securities	FGAP	Credit	Corona	
٠,٠٢٣-	*٠,٢٢٩	٠,١٠١	٠,٠٤٧	١	Corona
(٠,٨٢٣)	(٠,٠١٧)	(٠,٢٩٨)	(٠,٦٢٦)		

**٠,٢٧٢-	**٠,٤٦٤	**٠,٥٦١-	١	٠,٠٤٧	Credit
(٠,٠٠٨)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)		(٠,٦٢٦)	
٠,٧٩٢	**٠,٤١٧-	١	**٠,٥٦١-	٠,١٠١	FGAP
(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)		(٠,٠٠٠)	(٠,٢٩٨)	
**٠,٣١٦-	١	**٠,٤١٧-	**٠,٤٦٤	*٠,٢٢٩	Securities
(٠,٠٠٢)		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠١٧)	
١	**٠,٣١٦-	**٠,٧٩٢	٠,٢٧٢-	٠,٠٢٣-	Assets
	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٨)	(٠,٨٢٣)	

** الارتباط معنوى عند مستوى دلالة ١% * الارتباط معنوى عند مستوى دلالة ٥%

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢٢) وجود علاقة ارتباط طردى معنوى بين جائحة كورونا ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالى الأصول (مخاطر الاستثمارات)، وذلك عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يعنى أن لجائحة كورونا الأثر على زيادة حجم الاستثمارات المالية فى البنوك وذلك على حساب الأصول السائلة. كما اتضح وجود علاقة ارتباط طردى بين جائحة كورونا وكلاً من: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى القروض (مخاطر الائتمان)، والفجوة التمويلية (مخاطر السيولة)، ولكن هذه العلاقة غير معنوية.

٥/٢/٢/٣ تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الملاءة المالية Solvency

يعرض الجدول التالى نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين جائحة كورونا ومؤشرات الملاءة المالية:

جدول رقم (٣/٢٣): تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الملاءة المالية

Leverage	Tier1	CAR	Corona	
*٠,٢٤٢	**٠,٦٥٦	**٠,٦٨٤	١	Corona
(٠,٠٢١)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)		
**٠,٤٥٩	**٠,٩٨٢	١	**٠,٦٨٤	CAR
(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)		(٠,٠٠٠)	
**٠,٥٣٧	١	**٠,٩٨٢	**٠,٦٥٦	Tier1
(٠,٠٠٠)		(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	
١	**٠,٥٣٧	**٠,٤٥٩	*٠,٢٤٢	Leverage
	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٢١)	

** الارتباط معنوى عند مستوى دلالة ١% * الارتباط معنوى عند مستوى دلالة ٥%

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢٣) وجود علاقة ارتباط طردى معنوى بين جائحة كورونا ومؤشرات الملاءة المالية بمعامل ارتباط ٠,٦٨٤، ٠,٦٥٦ لمعيار كفاية رأس المال، ونسبة الشريحة الأولى لرأس المال على الترتيب، وذلك عند مستوى معنوية ١%، وبمعامل ارتباط ٠,٢٤٢ لنسبة الرافعة المالية عند مستوى معنوية ٥%. وهذه النتيجة تعنى أن البنوك المصرية قد اهتمت بزيادة رؤوس أموالها تحسباً لأية تأثيرات سلبية لجائحة كورونا.

٦/٢/٢/٣ تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الأداء المعتمدة على السوق
يعرض الجدول التالي نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين جائحة كورونا ومؤشرات السوق:
جدول رقم (٣/٢٤): تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات السوق

PtE	MVBV	Corona	
٠,٠٩٩- (٠,٤٧٤)	*٠,٢٨٧- (٠,٠١٩)	١	Corona
**٠,٦٦١ (٠,٠٠٠)	١	*٠,٢٨٧- (٠,٠١٩)	MVBV
١	**٠,٦٦١ (٠,٠٠٠)	٠,٠٩٩- (٠,٤٧٤)	PtE

** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ١% * الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٥%

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢٤) وجود علاقة ارتباط عكسي معنوي بين جائحة كورونا ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية ٥%، ووجود علاقة ارتباط عكسي بين جائحة كورونا ونسبة السعر إلى الربح، ولكنها غير معنوية.

وبناءً على نتائج تحليل ارتباط بيرسون، يمكن تقسيم المتغيرات التابعة للدراسة إلى:

- متغيرات ذات ارتباط طردي مع جائحة كورونا: معيار كفاية رأس المال (٠,٦٨٤)، نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (٠,٦٥٦)، نسبة الرافعة المالية (٠,٢٤٢)، ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول (٠,٢٢٩).

- متغيرات ذات ارتباط عكسي مع جائحة كورونا: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (٠,٣١٧)، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (٠,٢٨٧)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (٠,٢٨١).

وفي ضوء النتائج السابقة، اتضح لنا وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية، باستثناء مؤشرات جودة الائتمان.

وتوضح النتيجة السابقة، اتفاق نتائج تحليل الارتباط بيرسون أسلوب تحليل الارتباط بيرسون Pearson Correlation مع نتائج اختبار ت T-Test حول تحديد مؤشرات السلامة المالية الأكثر تأثراً بتداعيات جامعة كورونا.

٣/٢/٣ اختبار تحليل التباين (الفرض البحثي الثالث)

لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المقيدة والبنوك غير المقيدة في البورصة المصرية، حول مؤشرات السلامة المالية أثناء جائحة كورونا، تم الاعتماد على اختبار ت T-Test. وتم استبعاد الفترات المالية الخاصة بعام ٢٠١٩، والإكتفاء فقط بالفترات المالية الثلاثة لعام ٢٠٢٠، حيث أنها المعنوية بتداعيات جائحة كورونا. ويوضح الجدول التالي رقم (٣-٢٥) نتائج الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي) ونتائج اختبار ت الخاصة بتحديد مدى وجود فروق بين البنوك عينة الدراسة، ومدى جوهرية هذه الفروق:

جدول رقم: (٣/٢٥): معنوية الفروق بين البنوك عينة الدراسة

م	المؤشر	البنوك المقيدة		البنوك غير المقيدة		اختبار T- Test	
		ن	الوسط الحسابي	ن	الوسط الحسابي	قيمة T	المعنوية
• مؤشرات الربحية Profitability							
١	معدل العائد على الأصول (%)	٣٦	٠,٧٢٨	١٨	٠,٦٦١	٠,٨٧٧	٠,٣٨٥
٢	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	٣٦	٧,٥٣٤	١٨	٦,٥٢٣	١,٣٩٣	٠,١٧٠
٣	ربحية السهم (جنيه مصرى)	٣٣	١,٢٥١	١٨	٣,٩٣١	٢,٢٥٦-	٠,٠٢٩
٤	هامش صافى العائد من الفوائد (%)	٣٦	١,١٣١	١٨	١,١٤٨	٠,٢١٧-	٠,٨٢٩
• مؤشرات السيولة Liquidity							
١	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	٣٦	٢٦,٨٤٢	١٨	٣٣,١٠٩	١,٧١٠-	٠,٠٩٣
٢	نسبة القروض إلى الودائع (%)	٣٦	٤٦,٧٣٠	١٨	٥٣,٩١٤	١,٤٩٢-	٠,١٤٢
٣	نسبة الودائع إلى الأصول (%)	٣٦	٨٣,٠٠٥	١٨	٧٩,٦١٥	٢,٥١٠	٠,٠١٥
• مؤشرات جودة الائتمان Credit (Assets) Quality							
١	نسبة مخصص خسائر القروض (%)	٣٦	٦,٦١٧	١٥	٤,٤٢٤	٢,٤٢٩	٠,٠٩
٢	نسبة القروض المتعثرة (%)	٣٤	٥,١٧٣	١٤	٣,٨٠١	١,٤٥٨	٠,١٥٢
٣	نسبة تغطية القروض المتعثرة (%)	٣٢	١٣١,٨٥٣	١١	١٤٠,٨٨١	٠,٥٩٦-	٠,٥٥٥
٤	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (%)	٣٦	٣٨,٤٣٥	١٨	٤٢,٥٧٤	١,١١٢-	٠,٢٧١
• مؤشرات المخاطر المالية Financial Risk							
١	نسبة حقوق الملكية إلى القروض (%)	٣٦	٣٤,٠٠٦	١٨	٢٧,٠٠٦	٠,٨٦٢	٠,٣٩٣
٢	الفجوة التمويلية (مخاطر السيولة) (%)	٣٦	٤٤,٢٧٠-	١٨	٣٧,٠٣٩-	١,٧٣٢-	٠,٠٨٩
٣	مخاطر الاستثمارات (%)	٣٦	٣٠,٥٤١	١٨	٢٠,٤١٨	٢,٥٢٦	٠,٠١٥
٤	مخاطر الأصول المصرفية (%)	٣١	٥٦,٥٤٨	١٣	٥٥,١٤٤	٠,٣٤٤	٠,٧٣٢
• مؤشرات الملاءة المالية (المصرفية) Solvency							
١	معيار كفاية رأس المال (%)	٣٥	٢٦,٧٢٢	١٧	٢٦,٦٧٧	٠,٠٢٦	٠,٩٧٩
٢	الشريحة الأولى من رأس المال (%)	٣٥	٢٤,٠٤٨	١٧	٢٤,٢٩٣	٠,١٤٢-	٠,٨٨٧
٣	نسبة الرافعة المالية (%)	٣١	٨,٨٤٠	١٣	٨,٨٨١	٠,٠٧٢-	٠,٩٤٣

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

• مؤشرات الربحية Profitability

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢٥) ارتفاع الوسط الحسابي لربحية أسهم البنوك الغير مقيدة في البورصة عن نظيرتها من البنوك المقيدة بمقدار ٢,٦٨ جنيه مصرى^١، وبالنظر إلى اختار T اتضح معنوية هذه الفروق عند مستوى معنوية ٥%. ونلاحظ عدم وجود فروق معنوية بين البنوك عينة الدراسة وذلك لبقية مؤشرات الربحية.

• مؤشرات السيولة Liquidity

يتضح من نتائج الجدول ارتفاع الوسط الحسابي لكلاً من: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع، في البنوك الغير مقيدة عن نظيرتها المقيدة في البورصة، إلا أن هذه الفروق لم يستدل على معنويتها. وعلى العكس من ذلك فقد تبين لنا معنوية الفروق الخاصة بنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، وذلك لصالح البنوك المقيدة في البورصة، مما يدل على أن حجم الودائع في البنوك المقيدة في البورصة أكبر من نظيرتها الغير مقيدة.

• مؤشرات جودة الائتمان Credit (Assets) Quality

نلاحظ ارتفاع مؤشرات جودة الائتمان في البنوك الغير مقيدة عن نظيرتها المقيدة في البورصة، وذلك من خلال انخفاض نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة القروض المتعثرة، وارتفاع نسبة تغطية القروض المتعثرة؛ ما يدل على أن فعالية البنوك الغير مقيدة في إدارة محافظها الائتمانية. وقد اتضح عدم معنوية الفروق الخاصة بجميع مؤشرات جودة الائتمان.

• مؤشرات المخاطر المالية Financial Risk

يتضح من نتائج الجدول ارتفاع نسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول في البنوك المقيدة عن نظيرتها في البنوك الغير مقيدة بمقدار ١٠,١٢%، وبالرجوع إلى اختار T اتضح دلالة هذه الفروق عند مستوى معنوية ٥%. وقد تبين لنا ارتفاع مخاطر السيولة ومخاطر الاستثمارات في البنوك المقيدة في البورصة عن نظيرتها الغير مقيدة، وعلى العكس من ذلك يتضح انخفاض المخاطر الائتمانية في البنوك المقيدة في البورصة، وذلك نتيجة لزيادة نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض.

• مؤشرات الملاءة المالية (المصرفية) Solvency

تبين لنا من نتائج الجدول رقم (٢٥) عدم وجود فروق معنوية بين البنوك المقيدة والبنوك الغير مقيدة في البورصة؛ حيث نلاحظ التقارب الشديد في متوسطات مؤشرات الملاءة المالية بين البنوك عينة الدراسة، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى احتفاظ جميع البنوك العاملة في مصر بحجم كبير من رأس المال تحسباً لأية تأثيرات سلبية لجائحة كورونا.

ومن خلال النتائج السابقة لاختبار T اتضح لنا وجود فروق جوهرية بين البنوك المقيدة والبنوك الغير مقيدة في البورصة، وذلك في المؤشرات التالية: ربحية السهم، نسبة الودائع إلى الأصول، ومخاطر الاستثمارات المالية.

١- اتضح لنا أن مصدر هذه الفروق يتمثل في ارتفاع ربحية السهم لبنك الإمارات دبي الوطني E-NBD.

القسم الرابع: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

يتناول هذا الجزء أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات، والدراسات المستقبلية، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

١/٤ نتائج الدراسة

فى ضوء مشكلة البحث وأهدافه والإطار النظرى، يمكن تناول أهم الدلالات المستمدة من الإطار النظرى ونتائج الدراسة التطبيقية على النحو التالى:

١/١/٤ الدلالات النظرية

فى ضوء الإطار النظرى لهذا البحث، يستنتج الباحث الدلالات التالية:

- ١- تأثرت مهنة المحاسبة بجائحة كورونا؛ إذ أنها لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة، وقد أثرت الجائحة بشكل كبير على الفروض المحاسبية، وبصفة خاصة فرضية الإستمرار، والثبات.
- ٢- للحفاظ على استقرار النظام المالى العالمى ودعم الاقتصاد العالمى، كانت البنوك المركزية فى مختلف بلدان العالم هى أول خط للدفاع فى مواجهة جائحة كورونا.
- ٣- اتخذ البنك المركزى المصرى إجراءات احترازية كبيرة وفعالة لاحتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطنى.
- ٤- تشكل جائحة كورونا تحدياً جديداً للاستقرار المالى؛ إذ أن الاستقرار المالى يتحقق عندما يتمكن القطاع المالى والمصرفى من تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك فى ظل القوانين التى تحكم العمل المصرفى.
- ٥- توصلت الدراسة التحليلية إلى تحسن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى المصرى بعد تداعيات جائحة كورونا، وتمثل هذا التحسن فى:

- ارتفاع الملاءة المالية للبنوك.
- تحسن نسبة القروض غير المنتظمة (جودة الأصول).
- مستوى السيولة المرتفع سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

٢/١/٤ نتائج الدراسة التطبيقية

توصلت الدراسة التطبيقية إلى مجموعة النتائج التالية:

- ١- تراجع صافي ربحية البنوك المصرية بنسب متفاوتة نتيجة السياسات التحوطية المتبعة لمواجهة أية تداعيات لجائحة كورونا، وتجنب جزء من الأرباح فى هيئة مخصصات يتم استخدامها فى حالة زيادة حالات التعثر لدى العملاء بسبب الأزمة.
- ٢- عززت البنوك العاملة بالقطاع المصرفى المصرى مخصصاتها خلال الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، لاحتواء مخاطر أزمة جائحة كورونا وتأثيراتها المتوقعة على العملاء المقترضين.
- ٣- تراجعت أسعار أسهم البنوك المقيدة فى البورصة المصرية وذلك بالتزامن مع هبوط غالبية أسواق الأسهم العالمية متأثراً بجائحة كورونا، فضلاً عن هبوط أسعار النفط.
- ٤- وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية - باستثناء مؤشرات جودة الائتمان - للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا. وتتمثل هذه المؤشرات فى: معدل العائد على

حقوق الملكية، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول (مخاطر الاستثمارات)، مؤشرات الملاءة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتعتبر هذه المؤشرات هي الأكثر تأثراً بتداعيات جائحة كورونا.

٥- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية، باستثناء مؤشرات جودة الائتمان.

٦- وجود فروق جوهرية بين البنوك المقيدة والبنوك الغير مقيدة في البورصة، وذلك في المؤشرات التالية: ربحية السهم، نسبة الودائع إلى الأصول، ومخاطر الاستثمارات المالية.

٢/٤ التوصيات

من خلال ما تم عرضه في فصول البحث، والنتائج التي تحققت، فيما يلي عدد من التوصيات:

١- يجب على البنوك المركزية أن تكون مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية، وخاصة للتي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها من المتوقع أن تكون هذه المؤسسات أقل قدرة لمواجهة هذه الأزمة.

٢- يجب على البنك المركزي والبنوك العاملة وضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد جائحة كورونا.

٣- يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار مقترحات لجنة بازل في ما يخص تجاوز الآثار السلبية للمخاطر البنكية، خاصة في هذه الأزمة وسرعة انتشار الفيروس، سعياً منها للحفاظ على الاستقرار المالي.

٤- السعي لصياغة نموذج خاص بالتنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية ويكون موضوع التطبيق لضمان الاستقرار المالي والمصرفي.

وفي النهاية يرى الباحثون أنه كلما طال أمد الجائحة، كلما كانت النتائج السلبية أشد، والعكس صحيح، وهذا أمر بديهي. وهذا ما يعنى أن الوضع يتسم بالتعقيد وعدم اليقين غير المسبوق، مما يجعل حجم التأثيرات للجائحة على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بشكل خاص أمر يقترب من الصعوبة. كما أن معرفة الأثر النهائي للجائحة على الصناعة المصرفية أمر سابق لأوانه؛ إذ أن تحديد ذلك سيكون مرتبطاً بعدة عوامل أهمها: القطاع التي توجه له تمويلات الصناعة، جودة الأصول، النمو الائتماني، والربحية. ومعرفة نتائج مرتبطة بعوامل كهذه يحتاج إلى أقل أطول مما غطته الدراسة الحالية.

٣/٤ الدراسات المستقبلية المقترحة

يمكن أن تشكل الدراسة أساساً لعدد من الدراسات المستقبلية، من أهمها:

١- أثر تطبيق معيار IFRS9 على مؤشرات السلامة المالية في ضوء جائحة كورونا.

٢- دراسة تحليلية لمدى تأثير معايير بازل للرقابة المصرفية بجائحة كورونا.

٣- أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٤- مدى تأثير سوق الأوراق المالية في البورصة المصرية بجائحة كورونا.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

١. أبو طالب، يحيى: (٢٠٢٠)، "تأثيرات جائحة فيروس كورونا ١٩ المستجد على كلاً من نظرية ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، المجلد ٢٤، العدد ٣، ص ١-٩.
٢. البنك المركزي المصري: (٢٠٢٠)، *تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من فيروس كورونا المستجد*، أوراق عمل، ديسمبر.
٣. التلباني، أحمد: (٢٠٢٠)، "الأزمات الاقتصادية العالمية والآثار المتوقعة لأزمة فيروس كورونا المستجد"، *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، المجلد ٥٧، العدد ٥، ص ١٦٣-٢١٢.
٤. الجبلي، وليد: (٢٠٢٠)، "أثر انتشار جائحة كورونا على إعداد القوائم المالية ومراجعتها- دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، المجلد ٢، العدد ١، ص ١١٤٥-١١٢٩.
٥. الجيباني، صقر: (٢٠٢٠)، "تأثير تقشى وباء الفيروس التاجي المستجد على الاقتصاد العالمي"، *مجلة الندوة للدراسات القانونية*، جامعة قسطنطينية، الجزائر، العدد ٣٢، ص ٩٥-١١٩.
٦. الطحان، إبراهيم؛ العيسوي، عب الحميد: (٢٠٢٠)، "الآثار الحالية والمحتملة لتقشى فيروس كورونا على بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية- دراسة استكشافية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، المجلد ٤، العدد ٢، ص ٢٩٦-٣٧٩.
٧. اللامي، غسان، والعيسوي، خالد: (٢٠١٦)، "إدارة الأزمات- الأسس والتطبيقات"، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
٨. الهرش، نافذ فايز: (٢٠٢٠)، "أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي"، *مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم*، المجلد ٣، العدد ٣٠، ص ١-١٤.
٩. الوتار، سيف: (٢٠٢٠)، "الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ١٠ في ظل أزمة فيروس كورونا- دراسة تحليلية"، *مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد*، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، المجلد ٢٣، العدد ٢، ص ٢١-٣٣.
١٠. بلوافي، أحمد: (٢٠٢٠)، "تأثير تقشى جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي"، *مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية*، قطر، العدد ١٣، أغسطس، ص ٢٧-٧٤.
١١. زيدان، محمد، وزايد، محمد: (٢٠٢٠)، "الإنعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا- رؤية تحليلية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، المجلد ٤، العدد ٢، مايو، ص ١-٢٨.
١٢. سيد، محمد، وعلى، عبد العزيز: (٢٠٢٠)، "أثر انتشار فيروس كورونا "Covid-19" على أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي"، *مجلة الإدارة العامة*، المجلد ٦٠، عدد يونيه، ص ٩٨٣-١٠٢٥.
١٣. عبد الرزاق، سحر: (٢٠٢٠)، "التداعيات الاقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا وإنعكاساتها على مسؤوليات مراقب الحسابات"، *مجلة الفكر المحاسبي*، المجلد ٢٤، العدد ٣، ص ٩٩٦-١٠٢٨.
١٤. عبد اللطيف، عبلة: (٢٠٢٠)، "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري"، *المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES*، أبريل، ص ١-١٠٣.
١٥. عبد المنعم، هبه؛ وقول، سفيان؛ وقندوز، عبد الكريم: (٢٠٢٠)، "تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل ٣ في الدول العربية"، *صندوق النقد العربي*، أبو ظبي، عدد يوليو، ص ٢٢-٣١.

١٦. عفانة، محمد: (٢٠٢٠)، "أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي السعودي"، *المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة*، مركز رفاة للدراسات والأبحاث، المجلد ٩، العدد ٢، ص ١٩٨-٢١٠.
١٧. عمير، جيلالي، وعلى، بن معمر: (٢٠٢٠)، "إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا"، *مجلة التراث*، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد ١٠، العدد ٣، ص ١٦٦-١٨٧.
١٨. محروس، رمضان: (٢٠٢١)، "أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية في تقلبات أسعار الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية أثناء أزمة فيروس كورونا"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، المجلد ٢٢، العدد ١، يناير، ص ٤١٤-٤٦١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. **Abu-Bakr**, Ahmed: (2020), "Corona Virus (COVID-19): Effect and Survival Strategy for Businesses", *Journal of Economics and Business*, Vol.3, No.2, P.P:661-671.
2. **Adrian**, Tobias and Natalucci, Fabio: (2020), "covid 19 crisis poses threat to financial stability", *International Monetary Fund (IMF)*, 14.April.
3. **Al-Ubadi**, Sabeha and Abed, Rajaa: (2020), "The impact of the COVID-19 andemic on the financial stability of Khaleej Commercial Bank under International Accounting Standard 34 Interim Financial Reporting", *International Journal of Trade and Global Markets*, Vol.10, Issue. 4, P.P:1-22.
4. **Deloitte**, (2020a), "Financial Reporting Considerations for Virus Impacts", *The Wall Street Journal- Risk & Compliance Journal*, 10 March.
5. **Ehrentraud**, J.& Zamil, R: (2020), "Prudential response to debt under Covid-19: the supervisory challenges", *the Financial Stability Institute (FSI)* of the Bank for International Settlements (BIS), Retrieved at 8:30 PM, 19/01/2021 from www.bis.org.
6. **ESMA**: (2020), "Accounting implications of the COVID-19 outbreak on the calculation of expected credit losses in accordance with IFRS 9", www.esma.europa.eu.
7. **Fernandes**, N: (2020), "Economic effects of coronavirus outbreak (covid-19) on the world economy", *IESE Business school*, Spin, No at Date: 22, March.
8. **Liu**, H., Manzoor, A., Wang, C., Zhang, L., and Manzoor, Z: (2020), "The COVID-19 Outbreak and Affected Countries Stock Markets Response", *International Journal of Environmental Research and Public Health*, Vol.17, P.P:1-19.
9. **Noonan**, Laura & Morris, Stephen & Arnold, Martin: (2020), "New accounting rules pose threat to banks amid corona virus crisis". <https://www.ft.com>.
10. **Rajrs**, Abin: (2020), "Impact of Corana Virus on Indian Economy", Solutions to Tackle Manuscript in Preparation.
11. **World Economic Forum (WEF)**: (2020), "Impact of COVID-19 on the Global Financial System", Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems. *WEF*, Switzerland, May 8th.
12. **Yeltulme**, Mwinlaaru, Peter., Kwesi, Ofori, Isaac., Agyeman Adiyiah, Kwadwo., and Adu-Asare, Idun, Anthony: (2017), "NonPerforming Loans and Universal Bank's Profitability", *Munich Personal RePEc Archive (MPRA)*, Paper No. 82902, Retrieved from <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/82902>.

١- معنوية الفروق في مؤشرات الربحية Profitability

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Return on Assets	Equal variances assumed	8.698	.004	1.631	106	.106	.09852	.06042
Return on Equity	Equal variances assumed	4.429	.038	3.012	106	.003	2.07315	.68840
Earnings Per Share	Equal variances assumed	.859	.356	.716	100	.476	.74588	1.04160
Net Interest Margin	Equal variances assumed	3.508	.064	-.468	106	.641	-.02870	.06139

٢- معنوية الفروق في مؤشرات السيولة Liquidity

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Liquid Assets to Total Assets	Equal variances assumed	.255	.615	3.441	106	.001	8.46185	2.45913
Loans to Deposit	Equal variances assumed	1.723	.192	-1.025	106	.308	-3.15259	3.07578
Deposits to Total Assets	Equal variances assumed	.019	.892	.850	106	.397	.82648	.97186

٣- معنوية الفروق في مؤشرات جودة الائتمان Credit Quality

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Loans Loss Provision	Equal variances assumed	.591	.444	.436	103	.664	.27857	.63959
Non Performing Loans	Equal variances assumed	6.794	.011	1.244	94	.217	.99500	.79993
Coverage Ratio	Equal variances assumed	2.735	.102	.080	89	.936	.85348	10.67583
Loans to Asset	Equal variances assumed	1.694	.196	-.889	106	.376	-2.11185	2.37584

٤ - معنوية الفروق في مؤشرات المخاطر المالية Financial Risk

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Total Equity To Net Loans	Equal variances assumed	.213	.645	-.488	106	.626	-2.47685	5.07445
Financing Gap	Equal variances assumed	1.327	.252	-1.045	106	.298	-2.93889	2.81273
Total Securities to Total Assets	Equal variances assumed	2.290	.133	-2.423	106	.017	-6.05204	2.49745
Assets Risk	Equal variances assumed	.001	.972	.224	92	.823	.54662	2.43832

٥ - معنوية الفروق في مؤشرات الملاءة المالية Solvency

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Capital Adequacy Ratio	Equal variances assumed	20.746	.000	-9.378	100	.000	-8.93772	.95305
Tier one Capital	Equal variances assumed	7.378	.008	-8.687	100	.000	-8.72568	1.00441
Leverage Ratio	Equal variances assumed	5.005	.028	-2.351	89	.021	-1.00122	.42582

٦ - معنوية الفروق في مؤشرات الأداء المعتمدة على السوق

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
The Price-to-Book ratio	Equal variances assumed	4.761	.033	2.396	64	.019	.35758	.14923
Price Earnings Ratio	Equal variances assumed	.003	.959	.720	52	.474	2.05889	2.85774

ثانياً: نتائج اختبار تحليل ارتباط بيرسون

١- تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الربحية Profitability

		Coronavirus	Return on Assets	Return on Equity	Earnings Per Share	Net Interest Margin
Coronavirus	Pearson Correlation	1	-.156	-.281**	-.071	.045
	Sig. (2-tailed)		.106	.003	.476	.641
Return on Assets	Pearson Correlation	-.156	1	.709**	.229*	.753**
	Sig. (2-tailed)	.106		.000	.020	.000
Return on Equity	Pearson Correlation	-.281**	.709**	1	.153	.466**
	Sig. (2-tailed)	.003	.000		.126	.000
Earnings Per Share	Pearson Correlation	-.071	.229*	.153	1	.136
	Sig. (2-tailed)	.476	.020	.126		.172
Net Interest Margin	Pearson Correlation	.045	.753**	.466**	.136	1
	Sig. (2-tailed)	.641	.000	.000	.172	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

٢- تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات السيولة Liquidity

		Coronavirus	Liquid Assets to Total Assets	Loans to Deposit	Deposits to Total Assets
Coronavirus	Pearson Correlation	1	-.317**	.099	-.082
	Sig. (2-tailed)		.001	.308	.397
Liquid Assets to Total Assets	Pearson Correlation	-.317**	1	-.425**	.080
	Sig. (2-tailed)	.001		.000	.411
Loans to Deposit	Pearson Correlation	.099	-.425**	1	-.461**
	Sig. (2-tailed)	.308	.000		.000
Deposits to Total Assets	Pearson Correlation	-.082	.080	-.461**	1
	Sig. (2-tailed)	.397	.411	.000	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

٣- تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات جودة الائتمان Credit Quality

		Coronavirus	Loans Loss Provision	Non Performing Loans	Coverage Ratio	Loans to Asset
Coronavirus	Pearson Correlation	1	-.043	-.127	-.008	.086
	Sig. (2-tailed)		.664	.217	.936	.376
Loans Loss Provision	Pearson Correlation	-.043	1	.805**	-.197	-.476**
	Sig. (2-tailed)	.664		.000	.061	.000
Non Performing Loans	Pearson Correlation	-.127	.805**	1	-.500**	-.426**
	Sig. (2-tailed)	.217	.000		.000	.000
Coverage Ratio	Pearson Correlation	-.008	-.197	-.500**	1	.286**
	Sig. (2-tailed)	.936	.061	.000		.006
Loans to Asset	Pearson Correlation	.086	-.476**	-.426**	.286**	1
	Sig. (2-tailed)	.376	.000	.000	.006	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

٤ - تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات المخاطر المالية Financial Risk

		Coronavirus	Total Equity To Net Loans	Financing Gap	Securities to Total Assets	Assets Risk
Coronavirus	Pearson Correlation	1	.047	.101	.229*	-.023
	Sig. (2-tailed)		.626	.298	.017	.823
Total Equity To Net Loans	Pearson Correlation	.047	1	-.561**	.464**	-.272**
	Sig. (2-tailed)	.626		.000	.000	.008
Financing Gap	Pearson Correlation	.101	-.561**	1	-.417**	.792**
	Sig. (2-tailed)	.298	.000		.000	.000
Total Securities to Total Assets	Pearson Correlation	.229*	.464**	-.417**	1	-.316**
	Sig. (2-tailed)	.017	.000	.000		.002
Assets Risk	Pearson Correlation	-.023	-.272**	.792**	-.316**	1
	Sig. (2-tailed)	.823	.008	.000	.002	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
 **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

٥ - تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الملاءة المالية Solvency

		Coronavirus	Capital Adequacy Ratio	Tier one Capital	Leverage Ratio
Coronavirus	Pearson Correlation	1	.684**	.656**	.242*
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.021
Capital Adequacy Ratio	Pearson Correlation	.684**	1	.982**	.459**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
Tier one Capital	Pearson Correlation	.656**	.982**	1	.537**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
Leverage Ratio	Pearson Correlation	.242*	.459**	.537**	1
	Sig. (2-tailed)	.021	.000	.000	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
 * . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

٦ - تحليل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات الأداء المعتمدة على السوق

		Coronavirus	The Price to Book ratio	Price Earnings Ratio
Coronavirus	Pearson Correlation	1	-.287*	-.099
	Sig. (2-tailed)		.019	.474
The Price-to-Book ratio	Pearson Correlation	-.287*	1	.661**
	Sig. (2-tailed)	.019		.000
Price Earnings Ratio	Pearson Correlation	-.099	.661**	1
	Sig. (2-tailed)	.474	.000	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
 **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ثالثاً: نتائج اختبار تحليل التباين

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	
Return on Assets	Equal variances assumed	5.758	.020	.877	52	.385	.06667	.07605	
Return on Equity	Equal variances assumed	.069	.793	1.393	52	.170	1.01139	.72609	
Earnings Per Share	Equal variances assumed	26.993	.000	-2.256	49	.029	-2.67929	1.18782	
Net Interest Margin	Equal variances assumed	.350	.556	-.217	52	.829	-.01750	.08055	
Liquid Assets to Total Assets	Equal variances assumed	.423	.518	-1.710	52	.093	-6.26722	3.66600	
Loans to Deposit	Equal variances assumed	4.608	.037	-1.492	52	.142	-7.18444	4.81689	
Deposits to Total Assets	Equal variances assumed	7.665	.008	2.510	52	.015	3.39028	1.35097	
Loans Loss Provision	Equal variances assumed	7.606	.008	2.429	49	.019	2.19350	.90305	
Non Performing Loans	Equal variances assumed	5.596	.022	1.458	46	.152	1.37181	.94076	
Coverage Ratio	Equal variances assumed	1.433	.238	-.596	41	.555	-9.02778	15.15894	
Loans to Asset	Equal variances assumed	4.906	.031	-1.112	52	.271	-4.13972	3.72121	
Total Equity To Net Loans	Equal variances assumed	2.856	.097	.862	52	.393	7.00056	8.12234	
Financing Gap	Equal variances assumed	5.141	.028	-1.732	52	.089	-7.53139	4.34847	
Total Securities to Total Assets	Equal variances assumed	2.795	.101	2.526	52	.015	10.12278	4.00738	
Assets Risk	Equal variances assumed	3.052	.088	.344	42	.732	1.40422	4.07821	
Capital Adequacy Ratio	Equal variances assumed	.056	.814	.026	50	.979	.04466	1.72434	
Tier one Capital	Equal variances assumed	.046	.831	-.142	50	.887	-.24582	1.72528	
Leverage Ratio	Equal variances assumed	12.137	.001	-.072	42	.943	-.04122	.57381	